

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مراجعة تقييم آليات النهوض بالمرأة وأدائها في تعميم مراعاة منظور
النوع الاجتماعي في البلدان العربية

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ECW/2010/1
20 October 2010
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مراجعة تقييم آليات النهوض بالمرأة وأدائها في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البلدان العربية

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٠

(*) أعدت هذا التحليل السيدة زهيرة كمال، الخبيرة لدى الإسكوا. وإن الآراء الواردة فيه تعبر عن وجهة نظر الباحثة، ولا تمثل بالضرورة رأي الإسكوا.

10-0403

المحتويات

الصفحة

٥	ملخص تنفيذي
١	مقدمة

الفصل

٢	أولاً - معلومات أساسية
٢	ألف - تعميم مراعاة النوع الاجتماعي: المفهوم والغاية
٢	باء - آليات النهوض بالمرأة
٤	ثانياً - واقع آليات النهوض بالمرأة وأدائها في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البلدان العربية
٤	ألف - البنية المؤسسية لآليات النهوض بالمرأة
٥	باء - الالتزام السياسي بإنشاء وتفعيل آليات النهوض بالمرأة
٨	جيم - أداء آليات النهوض بالمرأة في البلدان العربية
١٧	ثالثاً - التوصيات
١٩	المراجع

المرفقات

٢٠	المرفق الأول - مبادئ توجيهية من أجل إدماج قضايا النوع الاجتماعي
٢٥	المرفق الثاني - توصيات من أجل تعزيز فعالية الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة
٢٧	المرفق الثالث - استمارة تقييمية لقياس التقدم المحرز في تفعيل آليات النهوض بالمرأة
٣٨	المرفق الرابع - ردود البلدان الأعضاء على الاستمارة التقييمية لقياس التقدم المحرز في تفعيل آليات النهوض بالمرأة

ملخص تنفيذي

يندرج إصدار هذا المنشور في إطار الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من أجل استكمال المعلومات الواردة من الهيئات المعنية بالمرأة في البلدان العربية إلى مركز المرأة في الإسكوا وتحليلها والمقارنة بين البلدان بشأن التقدم المحرز في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى النهوض بالمرأة. كما يأتي في سياق متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ونتائج المؤتمرات اللاحقة المعنية بالمرأة، بهدف رصد الوضع الحالي لآليات النهوض بالمرأة في المنطقة العربية، وتحليل مواطن قوتها وضعفها وتقييم إنجازاتها وفق الشروط اللازمة لأداء الأجهزة الوطنية مهامها ومدى التزامها بتنفيذ هذه المهام، والنظر في الدعم الحكومي الذي تحظى به، والتعرف على المشاكل التي تعيق عملها من حيث وضوح مهمتها والصلاحيات المنوطة بها، والاطلاع على أشكال التعاون والتنسيق على المستويات الحكومية والأهلية والخاصة، وذلك من أجل تقليص فجوة عدم المساواة بين الجنسين.

ويتضمن هذا المنشور تقييماً لأداء الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في تطبيق معايير الأمم المتحدة المدرجة ضمن منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأهداف الإنمائية للألفية، والاستفادة من التجارب الفضلى على صعيد تذليل الصعوبات التي تعترض عمل تلك الآليات. ومن أجل إعداد هذا المنشور، جرى تحديث المعلومات الواردة في الدراسة الصادرة عن الإسكوا في عام ٢٠٠٧^(١)، وذلك بناء على التوصيات المقترحة في تلك الدراسة وردود البلدان على الاستبيان الذي وزع في شهر أيار/مايو ٢٠١٠^(٢).

ويقع هذا المنشور في جزأين: يتناول الجزء الأول مسألة مراعاة تعميم منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات ومبدأ إنشاء آليات وطنية للنهوض بالمرأة، فيعرض مفهوم مراعاة تعميم منظور النوع الاجتماعي وأهدافه، ويوضح كيفية تطبيقه، بالإضافة إلى آليات النهوض بالمرأة وهيكلها الإداري ودورها في تعميم منظور النوع الاجتماعي على المستوى الحكومي ورصد التقدم المحرز في هذا المجال؛ ويتناول الجزء الثاني واقع آليات النهوض بالمرأة في المنطقة العربية استناداً إلى نتائج استبيان ٢٠١٠، فيعرض البنية المؤسسية والمرجعية السياسية لتلك الآليات ومدى الالتزام السياسي بإنشائها وتفعيلها، ويقدم تحليلاً للمعلومات الواردة من البلدان الأعضاء حول أداء تلك الآليات في كل من مجالات الاهتمام الحاسمة التي نص عليها منهاج عمل بيجين. كما يتضمن مجموعة من التوصيات بشأن تحسين عمل الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. وترد في الختام أربعة مرفقات: يعرض المرفق الأول المبادئ التوجيهية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي؛ ويستعيد المرفق الثاني التوصيات التي خلصت إليها الدراسة الصادرة في عام ٢٠٠٧ والتي صيغت على أساسها أسئلة الاستبيان الذي وزع على البلدان العربية في عام ٢٠١٠؛ ويتضمن المرفق الثالث استمارة الاستبيان؛ أما المرفق الرابع فيقدم ردود البلدان على أسئلة الاستبيان.

(١) الإسكوا، مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة (سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد ٣٥)، ٢٠٠٧. متوفرة تحت الرمز E/ESCWA/ECW/2007/4 على الموقع الإلكتروني للإسكوا: www.escwa.un.org

(٢) من أجل تحديث المعلومات الواردة في الدراسة الصادرة في عام ٢٠٠٧، أعدت الباحثة استبياناً صيغت أسئلته استناداً إلى التوصيات التي خلصت إليها تلك الدراسة ووزع على البلدان الأعضاء في الإسكوا في شهر أيار/مايو ٢٠١٠. وقد تلقى مركز المرأة في الإسكوا ردوداً على الاستبيان من ١١ بلداً هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وفلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن.

مقدمة

بههدف الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول واقع آليات النهوض بالمرأة في البلدان العربية وأدائها في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، وتحديث المعلومات الواردة في الدراسة التي أصدرتها الإسكوا في عام ٢٠٠٧ حول هذا الموضوع بعنوان "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وزيادة فعالية آليات النهوض بالمرأة"، تم إعداد استبيان صيغت أسئلته بناء على التوصيات الواردة في تلك الدراسة وعلى نحو يمكن من خلاله وصف الوضع الحالي لهذه الآليات، بحيث يشمل كتاب التكاليف واستراتيجية عملها وهيكليتها التنظيمية وخططها وبرامجها وطبيعة الشراكة التي تربطها بالمنظمات الأهلية وتعاونها معها، بالإضافة إلى إنجازاتها والمشاكل التي تواجهها. وقد وزع الاستبيان على البلدان الأعضاء في الإسكوا وعددها أربعة عشر بلداً في شهر أيار/مايو ٢٠١٠. وتلقى مركز المرأة في الإسكوا ردوداً على الاستبيان من ١١ بلداً فقط هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان^(٣)، والعراق، وفلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن^(٤). كما تم أيضاً مراجعة التقارير الوطنية المتتالية التي أعدت لتقييم التقدم المحرز على صعيد النهوض بالمرأة العربية على ضوء استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وتنفيذاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمس سنوات على مؤتمر بيجين (٥+)، وبعد عشر سنوات (بيجين +١٠)، وبعد خمسة عشر سنة (بيجين +١٥).

ويتيح عرض الردود الواردة من البلدان على الاستبيان مجال الاطلاع على تجارب بلدان مختلفة حققت تقدماً في مجال الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة وتقليص فجوة عدم المساواة بين الجنسين، من أجل الخروج بقائمة محددة من التوصيات والتوجيهات المناسبة للمنطقة العربية تسمح بتطوير أداء هذه الآليات وتقييم التقدم الذي تحرزه بشأن وضع المرأة، ومساعدتها في إعداد الخطط المستقبلية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

(٣) أعاد السودان إرسال الإجابات وفق أسئلة الاستمارة الأولى وليس وفق أسئلة الاستمارة الثانية، وقد أخذ هذا الأمر في الاعتبار.

(٤) شمل الاستبيان الذي أجري في إطار إعداد الدراسة الأولى في عام ٢٠٠٧، إلى جانب البلدان الأعضاء في الإسكوا، بلداناً عربية أخرى غير أعضاء هي الجزائر، وتونس، والمغرب، نظراً إلى مشاركتها المتكررة في اجتماعات الإسكوا بصفة مراقب وإلى تجاربها وخبراتها المتقدمة في هذا المجال.

أولاً - معلومات أساسية

ألف - تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي: المفهوم والغاية

يعتبر مفهوم تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات سياسة مؤسسية واستراتيجية برنامجية تسعى إلى إدماج احتياجات المرأة والرجل في جميع جوانب الأنشطة وقطاعاتها. وهو إحدى الوسائل الأكثر فعالية لإحداث التغيير المؤدي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد اعتمد هذا المفهوم في إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادرين عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ بوصفه ولاية مطلوب من الحكومات تنفيذها، ثم أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧، وأكدت عليه بقوة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين التي عقدت في عام ٢٠٠٠ لمتابعة نتائج مؤتمر بيجين بعد مرور خمس سنوات. وفي إطار الدعوة إلى تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، طلب منهاج عمل بيجين من الحكومات والمنظمات الحكومية والأهلية والجهات المعنية اتخاذ إجراءات لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار عبر تخصيصها بحصة محددة أو كوتا من المقاعد في المجالس المحلية والبلدية، وفي البرلمان، وفي الوظائف على اختلاف مستوياتها. كما طلب مراجعة القوانين القائمة التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وسن قوانين جديدة تضمن حقوق المرأة ومشاركتها الفاعلة في الحياة العامة. وبهدف تطبيق هذا المفهوم، شكل العديد من البلدان هيكل أو لجاناً وطنية أو دوائر تعنى بالنهوض بالمرأة ضمن مختلف الوزارات.

ويهدف تعميم مراعاة النوع الاجتماعي إلى تصميم البرامج والمشاريع على نحو يأخذ في الاعتبار احتياجات كل من الرجل والمرأة وضرورة مشاركتها في مختلف مراحل التخطيط واستفادتهما من عائدات هذه البرامج والمشاريع، وذلك لضمان عدم التمييز وتكافؤ الفرص بين الجنسين وإعادة التوازن لعلاقات القوة بين الرجل والمرأة التي يشوبها الاختلال الناتج عن اختلاف أدوارهما. وتتطوي عملية تعميم مراعاة النوع الاجتماعي على شبكة من العناصر المترابطة تتضمن الاستفادة من تجارب وخبرات النساء والرجال، ورفع الوعي المجتمعي، وتفعيل الضغط الذي تمارسه الفئات المعنية على الدوائر السياسية، وضمان الالتزام السياسي، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والموارد المالية لآليات النهوض بالمرأة وتحديد مسؤولياتها وصلاحياتها، وإجراء البحوث والدراسات لتحديد أفضل البرامج والسياسات الكفيلة بإدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات.

باء - آليات النهوض بالمرأة

أوصى منهاج عمل بيجين بإنشاء أجهزة وطنية للنهوض بالمرأة تعمل "كوحدة مركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة وتمثل مهمتها الأساسية في دعم عملية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة مجالات السياسة على نطاق الحكومة"^(٥). وتقوم الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة على الصعيد الحكومي بدور محقّق لإدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة البرامج والسياسات، ولكنها لا تتدخل بالضرورة كوكالات منفذة. فهي تضطلع في الأساس بدور سياساتي تخطيطي وتقوم بمتابعة تنفيذ هذه السياسات وقياس مدى تأثيرها على أوضاع المرأة، إلا أنها تستطيع أن تختار أحياناً تنفيذ البرامج

(٥) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. إعلان ومنهاج عمل بيجين، الفقرة

٢٠١. متوفر تحت الرمز A/CONF.177/20/Rev.1 على موقع وثائق الأمم المتحدة: <http://documents.un.org>.

وتنسيقها بنفسها من أجل معرفة مدى تحقيقها للأهداف المرجوة وما إذا كانت تعتبر برامج ريادية يمكن الاقتداء بها.

كما ينبغي أن ترمي كافة التدابير المتعلقة بتحسين حالة المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين إلى زيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار في المجالات كافة، إذ أشار منهاج عمل بيجين إلى أنه "بدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً وإدخال منظورها في كافة مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام"^(٦).

وشكلت بلدان عديدة هيئات خاصة في وزارات التعليم والشؤون الاجتماعية من أجل النهوض بالمرأة، في حين استحدثت بلدان أخرى دوائر معنية بشؤون المرأة في كل وزارة، أو مكتب داخل مجلس الوزراء، أو وزارة لمتابعة هذا العمل. وقد ارتبط تشكيل هذه الآليات بتطور مفهوم دور المرأة في التنمية، أو النوع الاجتماعي والتنمية. وتختلف صلاحيات هذه الآليات تبعاً لمرجعيتها التنظيمية، وهي تقوم بالمبادرات الضرورية من أجل تحقيق ما يلي:

- (أ) تقديم الدعم المؤسسي لإقامة هياكل التخطيط لشؤون النوع الاجتماعي؛
- (ب) التنسيق والمتابعة؛
- (ج) الدعوة إلى التغيير والتأثير على القرارات الخاصة بالسياسات؛
- (د) تحريك قضايا النوع الاجتماعي وإدماجها في السياسات والخطط والبرامج الخاصة بالمؤسسات الحكومية المركزية والقطاعية؛
- (هـ) تحقيق توافق بين الأوساط الحكومية والأهلية حول الأهداف الأساسية والمعايير المتعلقة بوضع المرأة؛
- (و) التأكيد على ورود المعلومات حول قضايا النوع الاجتماعي وتوزيعها على الجهات المعنية؛
- (ز) ضمان الربط بين السياسات والنتائج التي يتم التوصل إليها؛
- (ح) اقتراح الإجراءات الضرورية لمواجهة الصعوبات والتحديات.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٨١.

ثانياً - واقع آليات النهوض بالمرأة وأدائها في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البلدان العربية

يتضمن هذا الجزء تحليلاً للردود التي وردت من البلدان على الاستبيان الذي أعد خصيصاً لتحديث المعلومات حول الوضع القائم في البلدان العربية في مجال تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة. وقد جرى الاستناد في صياغة أسئلة هذا الاستبيان إلى التوصيات التي خلصت إليها الدراسة الصادرة عن الإسكوا في عام ٢٠٠٧ بعنوان "المبادئ التوجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة" وإلى ملاحظات البلدان بشأن الاستبيان الأول الذي أجري بهذا الشأن وأوردت الدراسة نتائجها (انظر استمارة الاستبيان في المرفق الثالث).

وقد وردت إلى مركز المرأة في الإسكوا ردود على الاستبيان الثاني من أحد عشر بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وفلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن، في حين كانت الردود على الاستبيان الأول قد وردت من أربعة عشر بلداً، منها أحد عشر من الأعضاء وهي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن، وثلاثة بلدان عربية من غير الأعضاء هي تونس، والجزائر، والمغرب.

ألف - البنية المؤسسية لآليات النهوض بالمرأة

١ - شكل الآلية

بقي شكل الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة كما هو وارد في الدراسة الصادرة بعنوان "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة". ويختلف شكل الآلية تبعاً لتجربة كل بلد في العمل بشؤون النهوض بالمرأة وخبرته من ناحية، ومدى الالتزام السياسي الذي يظهره نحو قضايا المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين من ناحية أخرى. وقد أظهر الاستبيان وجود أربعة نماذج من الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في المنطقة العربية وهي: (١) مجلس أعلى أو قومي للمرأة، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، ومصر؛ (٢) هيئة وطنية أو لجنة وطنية تعنى بالنهوض بالمرأة، كما هو الحال في الأردن، والجمهورية العربية السورية، والكويت، ولبنان، واليمن؛ (٣) وزارة مكلفة بقضايا المرأة كواحد من الملفات التي تعنى بها هذه الوزارة، كما هو الحال في الجزائر، والسودان، والمغرب؛ (٤) وزارة أو وزارة دولة تعنى بقضايا المرأة والنهوض بها، كما هو الحال في تونس، والعراق، وفلسطين.

وقد تم إنشاء هذه الآليات بناء على أمر أو قرار أو تعليمات من الجهات السياسية العليا كمجلس الوزراء (الأردن، فلسطين، لبنان، اليمن)، أو بناء على قرار جمهوري (مصر)، أو قرار أميري (البحرين). ويتضمن قرار إنشائها تحديداً لصلاحياتها ومهامها ومرجعيتها السياسية والتنظيمية والقانونية، إضافة إلى أساليب المحاسبة والمساءلة. وفي بعض البلدان، ومنها الأردن، والبحرين، والسودان، واليمن، تم تعديل القرار عدة مرات لمنح الآلية صلاحيات أكبر. ويوجد قانون ينظم عمل هذه الآليات في كل من البحرين، والسودان، والكويت، ولبنان، ومصر، ويتم إعداد مثل هذا القانون في الإمارات العربية المتحدة.

٢ - المرجعية السياسية

إن غالبية آليات النهوض بالمرأة في البلدان العربية هي آليات حكومية وهناك آليات شبه حكوميتين، وآلية واحدة ذات صفة مستقلة واعتبارية. وتعود مرجعيتها السياسية إلى مكتب رئيس الدولة أو الجمهورية، أو مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. أما وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات فيقع موقعها التنظيمي في مكتب الوزير، أو وكيل الوزارة، أو إدارة السياسات والتخطيط.

آليات النهوض بالمرأة بحسب الصفة والمرجعية السياسية

البلد	صفة الآلية	المرجعية السياسية
الأردن	شبه حكومية	مجلس الوزراء
الإمارات العربية المتحدة	شبه حكومية	مكتب رئيس الجمهورية
البحرين	حكومية	الديوان الملكي
الجمهورية العربية السورية	حكومية	مكتب رئيس الوزراء
العراق	حكومية	مكتب رئاسة الوزراء
فلسطين	حكومية	مجلس الوزراء
الكويت	حكومية	مجلس الوزراء
لبنان	حكومية	مكتب رئاسة الوزراء
مصر	حكومية	مكتب رئيس الجمهورية
اليمن	حكومية	مكتب رئاسة الوزراء

ويتضح مما سبق أن موقع آليات النهوض بالمرأة في غالبية هذه البلدان يرتبط بالهيئات السياسية العليا سواء على مستوى الحكومة أو الوزارة المعنية، مما يعطيها فرصة للتأثير داخل مراكز اتخاذ القرار، شريطة أن تمتلك هذه الآليات مهارات الضغط والمناصرة والتأثير لتتمكن من إسراع صوتها في مجلس الوزراء أو البرلمان.

باء - الالتزام السياسي بإنشاء وتفعيل آليات النهوض بالمرأة

١ - المهمة الأساسية والأهداف

بادرت غالبية البلدان العربية إلى إنشاء آليات وطنية تعنى بالنهوض بالمرأة وتشكل مرجعية وطنية في هذا المجال. وقد حملت هذه الآليات مسميات مختلفة تبعاً لتجربة كل بلد في هذا الإطار، مثل لجنة أو هيئة وطنية أو مجلس أعلى أو مجلس قومي للمرأة، أو حتى وزارة خاصة بالمرأة.

ويظهر من ردود البلدان على الاستبيان أن هناك تطوراً واضحاً قد طرأ على مهمة ودور آليات النهوض بالمرأة، حيث أشارت ثمانية بلدان إلى أن هذه الآليات تشارك في إعداد الخطط الوطنية ومراجعتها وتقديم مقترحات لتطويرها، وتقوم بمراجعة الميزانية العامة من منظور النوع الاجتماعي، ودراسة أثر السياسات الإصلاحية على المرأة، وتقديم مقترحات لبرامج ومشاريع على المستوى الوطني. كما أشارت غالبية البلدان إلى أن هذه الآليات تمارس الضغط داخل الحكومة من أجل التغيير، وتقوم بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة.

وقد اتخذ العديد من البلدان خطوات عملية لتفعيل دور هذه الآليات مثل اعتماد خططها الاستراتيجية، والخطط السنوية، ومتابعة توصيات التقارير الوطنية، ومتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومراجعة وتعديل القوانين التي تتضمن مواداً تنطوي على تمييز ضد المرأة. ففي الكويت مثلاً، صدر قانون يمنح المرأة حق المشاركة السياسية. كما اتخذت هذه الآليات إجراءات مختلفة على صعيد اعتماد ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي. ففي مصر، يشارك المجلس القومي للمرأة مع وزارة المالية في تطبيق نظام الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ وفي اليمن، تم إعداد دليل لاعتماد ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي؛ وفي البحرين، تم تنفيذ عدد من التدريبات حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، والعمل جارٍ مع وزارة المالية ومجلس التنمية الاقتصادية لمراجعة الميزانية العامة من منظور النوع الاجتماعي. كما قام معظم البلدان باستحداث قوانين تمنع التمييز ضد المرأة وقوانين لحماية المرأة من العنف في الأسرة والمجتمع ومكان العمل، وتشكيل لجان وطنية لحماية المرأة من العنف. ففي لبنان، تم استحداث قانون يحمي المرأة من العنف الأسري؛ وفي الأردن، تم إقرار قانون حماية المرأة من العنف الأسري وتعمل آلية النهوض بالمرأة على التعريف والتوعية به؛ وفي الجمهورية العربية السورية، قدمت آلية النهوض بالمرأة مشاريع قوانين تتعلق بصندوق النفقة، وقانون حقوق الطفل، وتعديل قانون جرائم الشرف.

ولم تكن عملية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي على نفس الدرجة من الاهتمام في غالبية البلدان، وقد يعود ذلك لضعف الخبرات المتوفرة في المجال، خاصة وأن مفهوم التدقيق من منظور النوع الاجتماعي ما زال حديثاً في المنطقة العربية. ومع ذلك، بادر اليمن إلى اعتماد منهجية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي مما يستدعي تدريب كوادر الآليات الوطنية وبعض الخبراء على إجراء هذا التدقيق وإعداد التقارير بشأنه.

٢ - الهيكل الإداري

إن توافر ملاك موظفين ممن لديهم المهارات العلمية والعملية المطلوبة هو أمر ضروري لتمكين الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة من أداء المهام المنوطة بها. ومن هذه المهارات القدرة على وضع الخطط الاستراتيجية والخطط التفصيلية السنوية واقتراح الأنشطة والبرامج والمشاريع التي من شأنها النهوض بالمرأة، بالإضافة إلى مهارات التحليل من منظور النوع الاجتماعي وتعميم النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية على كافة المستويات، وكذلك مهارات التدقيق من منظور النوع الاجتماعي، ومراجعة الميزانيات لتكون مستجيبة للنوع الاجتماعي. وهذا يتطلب دراسة احتياجات الآلية إلى الكوادر من الجنسين ارتباطاً بالمسار الوظيفي لهذه الكوادر وتوفير ميزانية كافية للتدريب.

ولدى مراجعة وضع الآليات الوطنية ومدى توافر الكوادر اللازمة لعملها والتي تملك المهارات المشار إليها في الفقرة السابقة، تبين أن لدى معظم هذه الآليات الكوادر الكافية والمدربة، باستثناء العراق وفلسطين^(٧). ومن الضروري أن يتم ربط التدريب النظري بالتدريب العملي، وإعداد أدلة تدريبية لتعميم قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسة المعنية، ورفع الوعي المجتمعي حول السياسات والقوانين وتأثيرها.

ولكي تتمكن آليات النهوض بالمرأة من تأدية دورها على مستوى السياسات، لا بد أن يكون فيها مجلس إداري يضم موظفين رئيسيين في الوزارات، وعاملين في متابعة قضايا النوع الاجتماعي وفق محاور

(٧) لم يجب لبنان على هذا السؤال، وأشار إلى توافر ميزانية للتدريب المكتبي فقط.

العمل المحددة في الاستراتيجية الوطنية، وشخصيات عامة من ذوي الكفاءة والخبرة، وممثلين عن القطاعين الأهلي والخاص المهتمين بقضايا المرأة والطفل وحقوق الإنسان.

وقد تبين من الاستبيان أن ثمانية بلدان لديها ما سمي إما مجلس إداري، أو لجنة توجيهية، أو مجلس استشاري. وأشارت مصر إلى عدم وجود مجلس إداري في المجلس القومي للمرأة ولكن المجلس يضم ثلاثين شخصية عامة ومن ذوي المكانة المرموقة. وفي لبنان، يتمثل المجلس الإداري بجمعية عمومية للهيئة تتكون من أربعة وعشرين عضواً يتم تعيينهم بمرسوم صادر عن رئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الجمعية العمومية هم من نشطاء المجتمع المدني والخبراء.

٣ - الميزانية

يعكس حرص البلدان على تخصيص الميزانيات اللازمة للآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة مدى التزامها السياسي تجاه قضايا المرأة. ولميزانية هذه الآليات مصدران الأول من الميزانية العامة للدولة، والثاني من تقديمات البلدان المانحة والمنظمات الدولية.

وتفيد الردود على الاستبيان أن غالبية البلدان العربية تخصص ميزانيات لآليات النهوض بالمرأة كجزء من الميزانية العامة، كما أن معظمها يتلقى دعماً من البلدان المانحة والمنظمات الدولية.

ولا بد من التوضيح أن الميزانية الخاصة بالنهوض بالمرأة لا تقتصر على ميزانية الوزارة بل تشمل أيضاً ميزانيات الوزارات التي تقدم خدمات للمرأة، مثل وزارات التربية والتعليم، والصحة، والعمل، والشؤون الاجتماعية، مما يؤكد أهمية التدقيق في الميزانية العامة من منظور النوع الاجتماعي.

٤ - آليات المساندة

أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩^(٨) إلى أن الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة لا تستطيع، بما يتوافر لها من إمكانيات، تحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة ودمجها في العملية التنموية كشريك ومستفيد من دون توفير المساندة لها على المستويين الحكومي والأهلي، وذلك لأن النهوض بالمرأة قضية عبر قطاعية تقتضي دمج المرأة في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

وتشير نتائج الاستبيان إلى أن آليات النهوض بالمرأة في كافة البلدان العربية تحظى بمساندة الجانبين الحكومي والأهلي، حيث أنشئت آليات مساندة داخل الوزارات، مثل الوحدات المعنية بتكافؤ الفرص، والدوائر المعنية بالمرأة، والمجالس واللجان المعنية بالنوع الاجتماعي، والمجالس الاستشارية والهيئات الفنية المساندة. ففي لبنان، يوجد وحدة خاصة بالمرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية، ولجنة المرأة والطفل في البرلمان. وفي فلسطين، توجد إلى جانب وزارة شؤون المرأة، وحدات النوع الاجتماعي في غالبية الوزارات، ودوائر تواصل، ودوائر المرأة والطفل في المحافظات، وتجمع فيما بينها علاقة تنسيق وتعاون^(٩). وفي مصر، تم

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. متوفر على: <http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx>.

(٩) الإسكوا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهج عمل بيجين: ١٥٤، E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/3/Rev.1. متوفر على: http://css.escwa.org.lb/ECW/1065/FINAL_BEIJING.pdf.

تكوين لجان للمرأة في النقابات. وفي البحرين، تم تشكيل ثلاث لجان فنية مساندة في مجالات التمكين الاقتصادي، والاستقرار الأسري، والمرأة في مواقع صنع القرار.

وتظهر نتائج الاستبيان أن غالبية الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة تربطها بالمنظمات الأهلية علاقة تكامل وتشبيك وتنسيق وتعاون وتشاور في سبيل تحسين وضع المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات. كما أن بعض الآليات تربطها بالمنظمات الأهلية علاقة تعاقدية تقوم بموجبها المنظمات بتنفيذ بعض الأنشطة والبرامج. ويتوافر لدى جميع الآليات سجل بالمنظمات الأهلية، كما تشارك المنظمات في إعداد خطة الآليات، وهناك صيغة تفاهم بين الجانبين حول الأدوار والمهام. وباستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان، يوجد في كافة البلدان آلية لتنظيم العلاقة بين آليات النهوض بالمرأة والمنظمات الأهلية^(١٠).

ولضمان استدامة العلاقة مع المنظمات الأهلية، تواظب آليات النهوض بالمرأة على عقد الاجتماعات الدورية وتنظيم ورشات العمل وإجراء الاتصالات عبر الهاتف والبريد العادي والبريد الإلكتروني مع هذه المنظمات. وبحسب نتائج الاستبيان، حققت بعض البلدان بفضل هذه العلاقة نجاحات على صعد عدة، حيث زاد الاهتمام بقضايا المرأة على المستوى الوطني، وتطور التزام صانعي القرار بقضايا المرأة، وتم تشكيل الائتلافات والشراكات مع العديد من المنظمات الأهلية، ودعم ترشيح بعض النساء للانتخابات، وإعداد التقارير الوطنية، وتنفيذ الحملات المشتركة دعماً لقضايا المرأة.

ولا بد أن تخصص آليات النهوض بالمرأة جلسات استماع إلى المنظمات الأهلية من أجل الاطلاع على احتياجات المرأة على مستوى القاعدة، والتحديات التي تواجه تمكين المرأة وتعيق تنفيذ البرامج الهادفة إلى تغيير الصورة النمطية السلبية الراجحة عن المرأة في المجتمع. وتسهم جلسات الاستماع في تحقيق التكامل بين عمل آلية النهوض بالمرأة وعمل الآليات المساندة. كما أن تعاقد آليات النهوض بالمرأة مع المنظمات الأهلية في تنفيذ البرامج والخطط يساعدها على تحقيق أهدافها.

جيم- أداء آليات النهوض بالمرأة في البلدان العربية

١ - الاستراتيجية وخطة العمل والتقارير الوطنية

أظهرت نتائج الاستبيان أن آليات النهوض بالمرأة في غالبية البلدان العربية تمتلك استراتيجية وخطة عمل تفصيلية يتم اعتمادها على المستوى الحكومي وإدماجها في خطة العمل الوطنية. بعض هذه الآليات يضع خطاً ثلاثية وخمسية، ويشارك في إعداد الخطة الوطنية ومراجعتها، وإعداد التقارير الوطنية عن وضع المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ولم يكن واضحاً في إجابات البلدان على الاستبيان ما إذا كانت التقارير التي تعدها آليات النهوض بالمرأة تعتمد على معايير ومؤشرات واضحة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل والإنجازات المحققة في مجال النهوض بالمرأة. وبالتالي، ينبغي التركيز في المرحلة القادمة على إعداد المعايير والمؤشرات اللازمة لإجراء قياس دقيق للتقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة وتقييم مدى تأثير الخطط والبرامج على

(١٠) تم التأكد من المعلومات من خلال التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: ١٥٠، المشار إليه في المرجع

وضع المرأة وتقدمها، بحيث تصبح هذه المؤشرات أداة رئيسية في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، وإعداد التقارير بهذا الشأن.

٢ - المعلومات والإحصاءات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي

تشكل المعلومات والإحصاءات، ولا سيما تلك المصنفة بحسب النوع الاجتماعي، ركيزة أساسية في عملية التخطيط التنموي، ورسم السياسات، واختيار الإجراءات والتدخلات المناسبة، ورصد البرامج والتدخلات التنموية وتقييمها وقياس التقدم المحرز. كما تشكل المعلومات والإحصاءات أداة من الأدوات المستخدمة في إدارة الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، ووسيلة للمساءلة وضمان الشفافية وإرساء أسس الحكم الصالح.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان أن آليات النهوض بالمرأة في غالبية البلدان العربية قد أحرزت تقدماً كبيراً في حيازة قاعدة معلومات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي في المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، معتمدة في ذلك على أجهزة الإحصاء الوطنية. وأنشأ معظم هذه الآليات بنك معلومات لرصد التقدم الحاصل في مجال النهوض بالمرأة، وتنفيذ السياسات والخطط، وإجراء الدراسات والبحوث حول السياسات والإجراءات واستخدامها في إعداد أوراق حول السياسات لتقديمها إلى صانعي القرار.

٣ - الدراسات والبحوث وأوراق السياسات العامة

يحتاج صانعو القرار إلى المعلومات اللازمة والتي يجب أن تتوفر في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات بشأن السياسات العامة، سواء على المستوى التنموي بشكل عام أو على مستوى النهوض بالمرأة بشكل خاص. وبما أن صانعي القرار يتخذون قراراتهم ضمن مهل ضيقة في غالب الأحيان، فقد تأتي القرارات والتدخلات غير مناسبة وغير فعالة للنهوض بواقع المرأة بسبب عدم توافر المعلومات والبيانات اللازمة في الوقت المناسب. وهنا تجدر الإشارة إلى أن التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والبيانات الناتجة عن المقارنة بين البلدان في مختلف المجالات التنموية تظهر أن البيانات والمعلومات الكمية في مختلف المجالات تعتبر متوافرة بشكل جيد على المستوى العربي. وتعتمد الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة على المؤسسات البحثية والجامعات والخبراء في إعداد الأوراق المتعلقة بالسياسات العامة. كذلك أنشأت الآليات أقساماً تعنى بإعداد الدراسات التي تحتاج إليها. وهنا يشار إلى ضرورة تفعيل النقاش بين الباحثين في المجال الأكاديمي والعاملين في المجال التنفيذي، على المستويين الحكومي والأهلي.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان أن الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة قد حققت تطوراً ملحوظاً في إعداد الأوراق حول المواقف والسياسات العامة بشأن قضايا المرأة لعرضها على الوزراء والبرلمانيين والإعلاميين وغيرهم من الجهات بغية بحث القضايا والإشكاليات واقتراح البدائل والخيارات بخصوص السياسات العامة.

وفي حين حقق بعض البلدان تقدماً في إنجاز البحوث حول السياسات العامة، أجرى القليل منها بحثاً حول المشكلات المعاصرة، مثل الإصلاحات الاقتصادية، والأزمة المالية العالمية، وتغيير المناخ، وأثرها على المرأة. وهناك حاجة إلى إجراء بحوث معمقة حول صحة المرأة، ونوعية التعليم وعلاقته بسوق

العمل، والسياسات الاجتماعية وتأثيرها على المرأة والرجل، وكذلك إلى إعداد حقائق ومعلومات حول قضايا النهوض بالمرأة لاستخدامها في إعداد أوراق السياسات العامة، واقتراح الحلول كأداة للتأثير في الحكومة والبرلمان، وتمكين المدافعين عن هذه القضايا من مساءلة المعنيين حول أسباب الإجحاف بحق المرأة وطرح الحلول والإسهام في اتخاذ القرارات المناسبة.

٤ - التقارير الوطنية

تهدف التقارير الوطنية، سواء تلك التي تُعنى بتنفيذ الاتفاقات الدولية، أو التي تقدم إلى جهات وطنية، إلى إجراء مراجعة علمية لخطّة عمل الآلية وأنشطتها، وتشكل أداة من أدوات التقييم الداخلي حول مدى تحقيق الأهداف. ويجب أن يتم إعداد التقارير بشكل دوري تنص عليه خطّة عمل الآلية، بغض النظر عن وجود جهة معينة تطلب إعداد مثل هذه التقارير (كجهات التمويل، أو المنظمات الدولية المعنية).

وقد أشارت نتائج الاستبيان إلى أن آليات النهوض بالمرأة في مختلف البلدان العربية تقوم برصد واقع المرأة والتغييرات الحاصلة في هذا المجال، وذلك من خلال التقارير التي تعدّها على المستوى الحكومي أو الإقليمي أو الدولي. وتعد الآليات تقاريرها بالشراكة مع آليات المساندة، الحكومية منها والأهلية، مستفيدة من أشكال الدعم والمساندة والتدريب التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في هذا المجال.

وقد تم استخدام هذه التقارير كأداة للتأثير على صانعي القرار فأسفرت عن قيام العديد من البلدان بسحب عدد من تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإجراء تعديلات على مواد في القوانين تنطوي على تمييز ضد المرأة. ومن المطلوب استمرار هذه العملية على أن تتم بالشراكة ما بين الآليات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، وأن تناقش على المستويات المختلفة، ومنها المستوى الحكومي مع صانعي القرار عبر طلب عقد جلسات استماع داخل البرلمان ومع أعضاء الحكومة، والمستوى الشعبي مع منظمات المجتمع المدني والإعلام، ومن ثم تقديم الاقتراحات بخصوص السياسات والتدابير التي يجب الأخذ بها على كافة المستويات من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

وتبين في الردود على الاستبيان أنه لم يتم إعداد التقارير الوطنية في العراق، في حين أن البلدان الأخرى أعدت نماذج مختلفة من التقارير في مجالات التعليم، والصحة، والعمل، والاقتصاد، والسياسة، والتسرب من المدارس. وأعد بعض هذه البلدان دراسات نوعية حول أثر السياسات المتبعة على صعيد المرأة، ومنها البحرين حيث أعدت دراسة حول تأثير قانون النفقة في تسهيل الحصول على النفقة واستمرارية الصرف وتخفيف العمليات الإجرائية والإدارية؛ والكويت حيث أجرت آلية النهوض بالمرأة مسحاً شاملاً لكافة التشريعات المتعلقة بالمرأة؛ واليمن حيث تم إعداد دراسات ميدانية في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والسياسة تبرز المعوقات التي تحول دون حصول المرأة على حقوقها؛ والجمهورية العربية السورية حيث تم إعداد دراسة حول موقف النساء من تنظيم الأسرة؛ ومصر حيث نفذت دراسة حول المشاركة السياسية للمرأة والحملات الانتخابية. وأجرت غالبية البلدان دراسات في مجال العنف ضد المرأة وهي في صدد إعداد ملخص عنه لاستخدامه في الترويج لقضايا المرأة والمطالبة بتعديل القوانين المجحفة بحقها.

٥ - المعلومات عن صحة المرأة

أظهرت نتائج الاستبيان أن هناك تطوراً ملحوظاً في نوعية المعلومات المتوافرة لدى آليات النهوض بالمرأة عن القضايا المتعلقة بصحة المرأة ومنها الإجراءات المتخذة لتحسين صحة المرأة، ومدى ملائمة الخدمات الصحية، وتوافر الرعاية للحوامل، والميزانيات المخصصة لصحة المرأة، ووفيات الأمومة والطفولة، وخدمة التأمين الصحي. كما أشارت نتائج الاستبيان إلى توافر المعلومات عن القوانين التي تكفل للمرأة الحصول على الخدمات الصحية، والنصوص الدستورية المتعلقة بذلك^(١).

وتتوفر أيضاً لدى آليات النهوض بالمرأة معلومات حول أثر العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية على صحة المرأة. وتختلف هذه العادات بحسب المجتمعات العربية. ففي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت ولبنان، لا تؤثر العادات والتقاليد على صحة المرأة. أما في اليمن، حيث يسجل ارتفاع في معدل الأمية بين النساء، فالقرارات المتعلقة بصحة المرأة بل وبكل جوانب حياتها ومستقبلها هي بيد أولياء الأمر، وتزداد حدة هذه الظاهرة في الريف وبخاصة في الشريط الساحلي حيث ينتشر الزواج المبكر، وختان الإناث. كذلك الأمر في مصر وبشكل خاص في المناطق الريفية حيث ما زالت العادات والتقاليد تؤثر سلباً على حياة المرأة وصحتها، ومنها تشجيع الزواج المبكر وختان الإناث. وفي الجمهورية العربية السورية وفلسطين يتم تشجيع الزواج المبكر وترتفع نسبة الخصوبة وتتدنى نسبة استخدام وسائل منع الحمل، إلا أن الجهود المستمرة التي تبذلها آليات النهوض بالمرأة على المستويين الحكومي والأهلي من أجل رفع الوعي حول هذه القضايا، أدت إلى انخفاض نسبة الزواج المبكر ومعدل الخصوبة، وارتفاع نسبة استخدام موانع الحمل.

كذلك تتوفر لدى آليات النهوض بالمرأة معلومات حول أسباب تدهور صحة المرأة، مثل الجهل بالصحة الشخصية وبالاحتياجات الصحية المتعلقة بالدور الإنجابي، وسوء التغذية، وانخفاض الوعي الصحي المجتمعي، وعدم وعي الإعلام لدوره في تغيير المفاهيم حول الصحة.

٦ - البيانات حول تعليم المرأة

أشارت كافة البلدان إلى توافر بيانات ومعلومات حول معدلات الأمية مصنفة بحسب النوع الاجتماعي ومكان الإقامة، وحول قيد الإناث والذكور في المدارس، وتسرب البنات من الدراسة، وأسباب الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم والتدريب والتكنولوجيا. كما تتوفر لديها المعلومات حول برامج التأهيل المهني والتدريب المتاحة، وحول استخدام المرأة للتكنولوجيا.

ويعود السبب الرئيسي للفجوة في التعليم إلى عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات التعليمية في الريف، وتأثير العادات والتقاليد، وارتفاع نسبة تسرب الإناث من المدارس. وقد أجرت كافة البلدان دراسات حول الموضوع، فأشار اليمن إلى أن ظاهرة تسرب الإناث تشكل تحدياً تنموياً يورق الحكومة والهيئات المسؤولة عن التربية والتعليم، وأن من أسباب ذلك قلة مدارس الإناث، وبعدها عن التجمعات السكنية في مجتمع لا يشجع على الاختلاط، وقلة الكوادر النسائية في الأرياف، وعدم وجود حمامات للبنات في المدارس، وقلة حماس الأهالي لإلحاق بناتهم بالتعليم حيث لا يرون جدوى للتعليم في ظل فرص عمل قليلة. وأشار كل من الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ومصر إلى أن الأسباب الرئيسية لتسرب الإناث من

(١١) انظر في المرفق ٤ تفصيل المعلومات المتعلقة بالقوانين الصحية في البلدان العربية.

المدارس هي في الغالب أسباب اقتصادية تتعلق بالفقر وعدم توفر فرص العمل، وأسباب ثقافية تلقي بالأعباء المنزلية الكثيرة على كاهل المرأة وتعطي الأفضلية لتعليم الذكور، مما يجعل الأسر لا ترى جدوى من تعليم البنات. وفي البحرين والكويت ولبنان، تكاد نسبة تسرب البنات لا تذكر. وقد اتخذ العديد من البلدان إجراءات لمواجهة هذه الظاهرة مثل رفع سن التعليم الإلزامي، وتوفير التعليم المسائي لمن تزوجن زواجاً مبكراً، أو الدراسة المنزلية للمتسربات من المدارس، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة المتسربات. وفي الأردن، هناك برنامج تعليم غير نظامي (الثقافة للمتسربين) يوفر تعليماً تعويضياً يتناسب مع احتياجات المتسربين ويمكنهم من الالتحاق بالتعليم المهني. وقد أشار معظم البلدان إلى أن ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالدراسات العلمية التطبيقية، كالطب والصيدلة، أدى إلى ارتفاع نسبتهم في النقابات المهنية. وما زالت الفجوة واسعة بين الذكور والإناث في التعليم المهني، مع أنها متاحة للجميع، وذلك نتيجة للنظرة النمطية لأدوار كل من الذكور والإناث.

٧ - المرأة والتكنولوجيا

أشارت إجابات ستة بلدان إلى وجود فجوة بين الذكور والإناث في مجال استخدام التكنولوجيا، وأن هذه الفجوة أخذت في التقلص. أما البلدان الخمسة الأخرى فأشارت إلى عدم وجود تلك الفجوة. وقد تنوعت الإجابات بين بلد وآخر حول تأثير استخدام المرأة للتكنولوجيا، فمنها ما وجد في ذلك توفيراً للوقت والجهد، وتوسيعاً لمستوى الإدراك والمهارات، وإسهاماً في تطوير البحوث العلمية. وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن ذلك يتيح فرصاً متكافئة للذكور والإناث لدخول سوق العمل، وأيضاً فرص عمل أفضل.

وفي وجود حكومة إلكترونية، تصبح الحاجة إلى هذه التكنولوجيا أكثر إلحاحاً (الإمارات العربية المتحدة، الكويت). كما كان للمشاركة في الشبكات العلمية، مثل أكاديمية سيسكو للشبكات (Cisco Networking Academy)^(١٢) وإنشاء المكتبات الرقمية آثار إيجابية على ممارسة المرأة لمهارة استخدام التقنيات الحديثة. وأطلق المجلس الأعلى للمرأة في البحرين بالتعاون مع منظمة المرأة العربية "الشبكة العربية للمرأة في العلوم والتكنولوجيا" بهدف سد الفجوة الرقمية بين الإناث والذكور وبين البحرين وبلدان العالم. كما تم إنشاء المكتبة الإلكترونية للمرأة العربية بهدف تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والقرارات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء جسور التعاون بين النساء العربيات المتخصصات في هذا المجال. وأشارت غالبية البلدان باستثناء الجمهورية العربية السورية واليمن إلى عدم وجود عوائق تمنع استخدام المرأة للتكنولوجيا.

٨ - المرأة والاقتصاد

شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة تعليم الإناث على كافة المستويات التعليمية، إلا أن ذلك لم ينعكس، بالدرجة نفسها، على ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط هي الأدنى في العالم من حيث نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في قوة العمل، والأدنى من حيث مشاركة النساء في قوة العمل مقارنة بمناطق أخرى في العالم^(١٣). وتتراوح نسبة مشاركة المرأة ما بين

(١٢) <http://www.cisco.com>

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. متوفر

على: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2005a.pdf>

١٥.٢ في المائة في فلسطين وهي من المعدلات الأدنى عالمياً، و٣١.٥ في المائة في لبنان، و٢١.٧ في المائة في مصر، و٢٥.٤ في المائة في الأردن. ويعود هذا الانخفاض في مشاركة المرأة بدرجة أساسية إلى الفرص غير المتساوية المتاحة للرجال والنساء في الحصول على عمل، وارتفاع معدل البطالة لكل من الجنسين، والأعباء الأسرية الملقاة على كاهل المرأة. ويضاف إلى ذلك، عدم قدرة النساء على تسويق منتوجاتهن، وانعدام الخدمات الداعمة كحضانات الأطفال، والثقافة المجتمعية التي تعطي الأولوية لعمل الرجل باعتباره مسؤولاً عن الإنفاق على الأسرة، في حين ينظر إلى عمل المرأة باعتباره حاجة وليس حقاً. وقد أدى ذلك إلى اندفاع نسبة عالية من النساء للدخول إلى سوق العمل غير المنظم وغير المحمي بقوانين تمنع استغلال المرأة. كما أن عدم توافر مؤسسات مالية في أماكن مناسبة يعتبر من المعوقات التي تحول دون استفادة المرأة من القروض.

وقد أولت آليات النهوض بالمرأة اهتماماً بالموضوع، وحاول معظمها التعرف على الفجوة النوعية في مجال المرأة والاقتصاد، فأصبح لديها بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي تتعلق بالفجوة بين الجنسين في مجالات الوصول إلى الخدمات المالية، والمشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي، وتأثير الإصلاح الاقتصادي على المرأة، ودور وسائل الإعلام في دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة، والمشاركة في سوق العمل.

وأفادت ردود البلدان على الاستبيان بأن معظم هذه البلدان اتخذت إجراءات لزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية على المستويين الحكومي والأهلي، وذلك من خلال مؤسسات ائتمان تقدم القروض الميسرة للنساء، وأن قدرة النساء على الحصول على الخدمات المالية تتساوى مع قدرة الرجال. ففي الجمهورية العربية السورية، تم تضمين الخطة الوطنية الخمسية العاشرة ٢٠٠٥-٢٠١٠ استراتيجيات عمل لتطوير عمل النساء، وخاصة في الريف، عن طريق توسيع المشاريع الاستثمارية والخدمية وتوفير القروض، وبرامج تأهيل قطاعي العمل المنظم وغير المنظم. كما تم تقييم المشاريع التي تديرها نساء، وإجراء مسح لمشاركة المرأة في القطاع الزراعي وعمل المرأة في الريف. وفي اليمن، تستفيد النساء كما الرجال من الضمان الاجتماعي، وهناك آلية لإقراض الأسر الفقيرة تستفيد منها النساء بشكل كبير. وفي الإمارات العربية المتحدة، تم رفع مخصصات الضمان الاجتماعي وإعداد مشروع العمل اللائق. وفي الأردن، تم تعديل قانون العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وقانون الخدمة المدنية، كما تبذل وزارة التخطيط الجهود لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. وفي البحرين، تقوم آلية النهوض بالمرأة برصد التجاوزات لمبدأ تكافؤ الفرص للمرأة والرجل في جميع المجالات، وتقدم التوصيات لوضع حد لتلك التجاوزات.

ومن المثير للانتباه أن أياً من البلدان لم يشر إلى إجراء دراسة حول الإصلاحات الاقتصادية ونقص رأس المال التجاري باعتبار ذلك من أهم الأسباب التي تؤثر على المشاركة الاقتصادية للمرأة.

٩ - المرأة وصنع القرار

استجابت كافة البلدان العربية، وإن بدرجات متفاوتة، للتوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار. فقد سجل في السنوات الخمس الأخيرة تطور ملحوظ في مجال تعيين نساء في مواقع متقدمة في مجالات مختلفة، كما تم تعديل عدد من القوانين لتحسين مشاركة المرأة. وتم اعتماد أنظمة انتخابية تخصص بموجبها مقاعد مضمونة للنساء في كل من العراق والسودان (٢٥ في المائة في البرلمان ومجالس المحافظات)، ولبنان والأردن (٢٠ في المائة في البلديات). وفي

مصر، تم تعديل قانون الانتخاب بإضافة دائرة انتخابية يقتصر الترشيح فيها على النساء لمدتين فقط من مدة مجلس الشعب، وذلك لضمان وصول ٦٤ امرأة إلى مقاعد المجلس. وفي الكويت، تم تعديل قانون الانتخابات بحيث يمنح المرأة حق الانتخاب تصويتاً وترشيحاً، مما فتح المجال لترشح عدد من النساء في الانتخابات ووصول أربع منهن إلى البرلمان واثنين إلى المجلس البلدي. وفي الإمارات العربية المتحدة، تم السماح للمرأة بالترشح والانتخاب للمجلس الوطني الاتحادي منذ عام ٢٠٠٦. وفي فلسطين، تم إقرار نظام الكوتا حيث خصصت مقاعد مضمونة للنساء في القوائم الانتخابية بنسبة ٢٠ في المائة من المقاعد في المجلس التشريعي وامرأتين كحد أدنى في المجالس البلدية والمحلية.

وقام العديد من البلدان بتعيين نساء في الحكومة وفي مراكز عليا في الدولة، كما عينت أكثر من امرأة في منصب وزيرة في الحكومة في كل من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، وفلسطين، والكويت، ولبنان، واليمن. وازداد عدد النساء في السلكن القضائي والدبلوماسي. ولأول مرة عينت امرأة عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية، وأخرى رئيسة لهيئة سوق المال وثالثة في منصب محافظ. وفي الجمهورية العربية السورية، تولت امرأة منصب نائب رئيس الجمهورية. وفي لبنان، ولأول مرة، ترأست امرأة المحكمة العسكرية. وفي مصر، وصلت المرأة إلى منصب وكيل في مجلس الشعب وعضو ورئيسة في اللجنة البرلمانية للتشريع ورئيسة لجنة تنمية القوى البشرية في مجلس الشورى، كما تم استحداث منصب مساعد أول للوزير تتولاه امرأة في أربع وزارات هامة هي المالية والاستثمار، والصناعة، والتجارة، والاتصالات.

وبالرغم من هذا التقدم، ما زالت مشاركة المرأة في صنع القرار في العالم العربي هي من أدنى النسب مقارنة بمناطق أخرى من العالم، وما زالت التدابير التي اتخذتها الحكومات في هذا المجال غير كافية، وخاصة لدعم النساء في المواقع المتقدمة. وهنا ينبغي إعادة النظر في قضية التقاعد المبكر للنساء، حيث يحرم عدد كبير منهن من الترقى ومن فرص الوصول إلى مناصب متقدمة، وتوفير برامج تدريبية متقدمة لإعادة تأهيل النساء اللواتي انقطعن عن العمل بسبب الزواج وتربية الأطفال، وتشجيع النساء على المشاركة السياسية.

١٠ - المرأة والعنف

تعتبر قضية مكافحة العنف ضد المرأة أحد محاور الاهتمام الرئيسية في كافة البلدان العربية، حيث أفاد التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين ١٥+ بأن غالبية هذه البلدان قامت بحيازة المعلومات الأساسية في هذا المجال واتخاذ إجراءات لوضع حد لظاهرة العنف ضد المرأة ومنها إجراءات قانونية وخدمائية ورفع الوعي المجتمعي تجاهها^(١٤).

وقام العديد من البلدان بوضع أحكام تجرم كافة أشكال العنف ضد المرأة، ورفع سن الزواج إلى ١٨ سنة، وتعديل قانون العقوبات وبشكل خاص المواد المتعلقة بقتل النساء في إطار ما يعرف بجرائم الشرف حيث تم إلغاء العذر المخفف لهذه الجرائم، وسن قوانين لمنع ختان الإناث والاتجار بالبشر ولحماية المرأة من العنف.

(١٤) الإسكوا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: ١٥+، متوفر على: http://css.escwa.org.lb/ECW/1065/FINAL_BEIJING.pdf. E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/3/Rev.1

وعلى الصعيد المؤسسي، تم إنشاء مراكز خدمات قانونية واجتماعية لتقديم الخدمة للنساء اللواتي تعرضن للعنف، وتنظيم دورات تدريبية للعاملين والعاملات في مجالات الصحة والخدمة الاجتماعية والشرطة للتعريف بالمعاهدات الدولية والتشريعات الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة وحمايتها. كما أن العديد من المنظمات الأهلية ينظم ورشات عمل وحملات تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي تجاه هذه الظاهرة. وأنشئت مراكز إيواء للنساء المعنفات لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لهن ولأطفالهن. وتم تشكيل وحدات مختصة في مراكز الشرطة لحماية النساء والأطفال المعنفين، ومراكز للإرشاد الأسري في المحاكم المختصة، ولجان وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة تضم شخصيات ذات خبرة في المجال من القطاعين الحكومي والأهلي.

١١ - المرأة والنزاعات المسلحة

ما زال موضوع النزاعات المسلحة وأثرها على المرأة لا يحظى بالأهمية اللازمة، وذلك رغم مرور عشر سنوات على صدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن "المرأة والسلام والأمن" في عام ٢٠٠٠. غير أن بعض البلدان ومنها الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر، واليمن قام بمبادرات نوعية في هذا المجال^(١٥).

١٢ - التواصل مع الإعلام

شهد العقد الماضي تطوراً كبيراً في اهتمام وسائل الإعلام بقضايا المرأة، وقد خصص بعض القنوات الإعلامية برامج لمناقشة هذه القضايا، ومنها: نساء ريديات (قناة الجزيرة)، وعين على المرأة (فضائية فلسطين)، وقضايا المرأة (التلفزيون الوطني، فلسطين)، والأأيادي البيضاء (القنوات العربية المشتركة). وكان ذلك دور كبير في زيادة الوعي المجتمعي حول هذه القضايا. كما قامت آليات النهوض بالمرأة في عدد من البلدان بوضع استراتيجية للتعامل مع الإعلام تتضمن جمع معلومات واضحة حول مجالات الاهتمام الحاسمة للنهوض بالمرأة التي نص عليها منهاج عمل بيجين، وتنظيم مؤتمرات صحفية لنشر المعلومات وتحديد الموقف منها. ولتحقيق ذلك، توفر آليات النهوض بالمرأة للإعلاميين نشرات تعريفية، وتقارير دورية حول منجزاتها، إضافة إلى صفحة إلكترونية يتم تحديثها باستمرار. كما تقوم هذه الآليات بعقد المؤتمرات الصحفية، وتنظيم الحملات الإعلامية، ودعوة وسائل الإعلام إلى مؤتمراتها. وكان لذلك أثر واضح في تصحيح موقف الإعلام من قضايا المرأة ودورها في المجتمع.

١٣ - التدقيق على أساس النوع الاجتماعي

يعتبر التدقيق على أساس النوع الاجتماعي أداة تساعد في الكشف عن الفجوات بين الجنسين ضمن المؤسسة الخاضعة للتدقيق، وعلى كافة المستويات، وتقديم صورة موثوقة عن مدى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في هذه المؤسسة على صعيد الخطط والسياسات والبرامج والموظفين وغير ذلك. وتساعد أيضاً في اقتراح السياسات ومتابعة دمجها في السياسة العامة للمؤسسة وتقييم الإنجازات. وقد أجرى العديد من البلدان تدقيقاً من منظور النوع الاجتماعي بهدف التعرف على فجوة النوع الاجتماعي في مجالات الاهتمام

الحاسمة للنهوض بالمرأة التي نص عليها منهاج عمل بيجين، وتتوافر لدى معظمها معلومات حول هذه الفجوات في مجالات الفقر، والتعليم، والصحة، والعنف، والعمل، والنزاعات المسلحة.

وأظهرت نتائج الاستبيانين السابق والحالي أن آليات النهوض بالمرأة في معظم البلدان العربية قد أجرت عملية تدقيق على أساس النوع الاجتماعي أخذة في الاعتبار مجالات الاهتمام الحاسمة للنهوض بالمرأة التي نص عليها منهاج عمل بيجين^(١٦). وأوضح بعض البلدان أن ذلك أسهم في توضيح فجوة النوع الاجتماعي، وأن هناك مراجعة مستمرة مع صانعي القرار لاتخاذ إجراءات لردم هذه الفجوة. أما الكويت، فأشارت إلى عدم وجود أي تمييز قائم على أساس النوع الاجتماعي، ولا عنف ضد المرأة، وأن المرأة شريك للرجل في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين حصلت المرأة في الكويت مؤخراً على حقها في المشاركة السياسية، ما زال تمثيلها في البرلمان منخفضاً، مما يشير إلى تمييز على الأقل في المجال السياسي يجب أن يؤخذ في الاعتبار. ولم يقتصر التدقيق على مجالات الاهتمام الحاسمة التي نص عليها منهاج عمل بيجين بل تعداه إلى دراسة إمكانية وصول المرأة للخدمات المالية، وأثر الإصلاح الاقتصادي على المرأة، ومكافحة التمييز ضد الطفلة.

ولم يشر أي من البلدان إلى المؤشرات المستخدمة في عملية التدقيق على أساس النوع الاجتماعي. وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض التجارب الناجحة في هذا المجال، حيث وضعت البحرين ضمن خطتها الوطنية للنهوض بالمرأة مؤشرات لقياس واقع المرأة في عدد من المجالات، ومنها الصحة والتعليم والمشاركة السياسية والاقتصاد. وفي مصر، تابع المجلس القومي للمرأة تنفيذ خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترتين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ و ٢٠٠٧-٢٠١٢ من منظور النوع الاجتماعي، وشكلت لجنة لوضع مؤشرات لقياس الأداء في مجال مراعاة النوع الاجتماعي. وفي الإمارات العربية المتحدة، استُخدم مؤشر تمكين المرأة في اتخاذ القرار بمساواة أجور العاملين من الذكور والإناث في الحكومة الاتحادية وبعض الدوائر المحلية، وذلك كأساس للتدقيق. واعتمد اليمن مؤشرات أخرى في هذه العملية هي الخطط والميزانيات. ولا بد من الاطلاع عن كثب على عملية التدقيق التي تنفذها البلدان، والمنهجية المتبعة والمؤشرات المستخدمة، وتوثيقها بهدف الاستفادة من التجارب الناجحة والتعرف على التحديات التي تواجه عملية التدقيق.

(١٦) هذا ما جاء في ردود البلدان على الاستبيانين، علماً بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان أشار إلى أن تونس والمغرب فقط أجرينا هذا النوع من التدقيق. أما في فلسطين، فقد أجري هذا التدقيق مؤخراً على مستوى وزارة واحدة دون غيرها.

ثالثاً - التوصيات

لقد سجل تطور واضح على صعيد إنشاء وتفعيل آليات النهوض بالمرأة وتعميم مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في كافة البلدان العربية وفي مختلف المجالات. فقد شكّلت الآليات وفق كتب تكليف واضحة ومهمات محددة صادرة عن مكتب رئيس الوزراء أو بقرار أميري أو جمهوري، ولكن من دون وجود قانون ينظم عملها ويحدد مسؤولياتها وصلاحياتها، مما يجعل هذه الصلاحيات عرضة للتغيير في حال تبدل الحكومة وتغيير مواقفها تجاه المرأة. وهذا يقتضي أن تعمل الآليات على إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بعملها، ورفعها لمجلس الوزراء واعتمادها وتحويلها إلى البرلمان للمصادقة عليها.

وترتبط غالبية هذه الآليات بالهيئات السياسية العليا على مستوى الحكومة، أو الوزارة، مما يعطيها الفرصة للتأثير داخل مراكز صنع القرار. إلا أن قدرة هذه الآليات على التأثير تزيد أو تنقص بحسب ما تمتلكه من مهارات التأثير. وهذا يتطلب تزويد الآليات بمهارات المناصرة والضغط والتأثير لتتمكن من إسماع صوتها على أعلى المستويات.

وتتملك غالبية الآليات كوادر مؤهلة للقيام بالمهام الأساسية المطلوبة منها، وهي تعمل على توفير الموارد اللازمة للتدريب سواء من الميزانية الحكومية أو من الجهات الداعمة. وما زالت هناك حاجة لدى العراق وفلسطين ولبنان إلى مزيد من الدعم لتدريب وتأهيل الكوادر. كما أن هناك حاجة إلى توفير كوادر قادرة على إجراء التحليل المعمق لتأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على كل من المرأة والرجل، في كافة البلدان.

وتستعين الآليات بمجالس إدارية أو استشارية لتحديد السياسات والبرامج المطلوبة للنهوض بالمرأة، وتتوافر لها آليات مساندة على المستويين الحكومي والأهلي. وقد تطورت علاقة التنسيق والتعاون مع الآليات المساندة إلى علاقة شراكة وتكامل وتشبيك، مما ساهم في إطلاع آليات النهوض بالمرأة على احتياجات المرأة على صعيد القاعدة ووضع البرامج الكفيلة بتلبية هذه الاحتياجات. وهناك تقدم ملحوظ في اضطلاع آليات النهوض بالمرأة بمهامها حيث إن غالبية هذه الآليات قد وضعت استراتيجية وخطة عمل، وهي تعد التقارير الوطنية حول وضع المرأة. ولكن لم يكن واضحاً ما إذا كانت هذه الآليات قد طورت مؤشرات لقياس التطور الحاصل على صعيد النهوض بالمرأة. وهذا يتطلب في المرحلة القادمة تطوير مؤشرات لقياس فعالية آليات النهوض بالمرأة وقدرتها على تنفيذ المهام الموكلة إليها، بالإضافة إلى تطوير آليات لمتابعة تنفيذ الخطط.

وأظهرت نتائج الاستبيان أن المعلومات تتوافر لدى آليات النهوض بالمرأة حول أوضاع المرأة في المجالات المختلفة، وأن غالبيتها تعمل على رصد التقدم المحرز. كما تجري الآليات دراسات وبحوثاً حول المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة، وحول الواقع الصحي والتعليمي للمرأة ومشاركتها الاقتصادية. ولكن البحوث قليلة حول القضايا المعاصرة وتأثيرها على المرأة. وهذا يتطلب إيلاء جهود أكبر لدراسة تأثير القضايا المعاصرة، ومنها الأزمة المالية وتغيير المناخ والإصلاحات الاقتصادية، على المرأة.

وأشارت غالبية الآليات إلى أنها تجري التدقيق من منظور النوع الاجتماعي، إلا أنه لم يكن واضحاً ما إذا كانت قد طورت منهجية وطنية لإجراء هذا التدقيق، وكيف تم استخدام النتائج في عملية تغيير

السياسات والبرامج وتطويرها، وكيف تم التعامل مع قضايا التمييز إن وجدت، وما إذا تم إبراز أهم القضايا التي نتجت عن التدقيق من أجل تنظيم حملات مناصرة وضغط لنصرة هذه القضايا. وهذا يتطلب إجراء نقاش علمي حول الموضوع وتبادل التجارب الناجحة مع البلدان التي قامت بذلك، وتطوير كوادر محلية قادرة على إجراء التدقيق وعلى تدريب كوادر أخرى في هذا المجال.

وتطورت علاقة آليات النهوض بالمرأة مع وسائل الإعلام المختلفة، ويتوافر لديها نشرات تعريفية وصفحات إلكترونية، وتنظم لقاءات دورية مع الإعلاميين ودورات تدريبية لتعريفهم بالقضايا ذات الأهمية في مجال النهوض بالمرأة. وهذا يستدعي إجراء دراسة علمية لقياس التغيير الحاصل على صورة المرأة في الإعلام وموقف الإعلاميين من قضايا المرأة.

وأصبحت قضية النوع الاجتماعي إحدى القضايا المحورية في عمل الحكومات بفضل ما حققته آليات النهوض بالمرأة في جمع المعلومات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي، وتسهيل الضوء على الفجوات القائمة بين الرجال والنساء، وبذل الجهود على المستويين الحكومي والأهلي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ومشاركة المرأة في التنمية، وتعزيز حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن ما تم إنجازه لا يزال دون المستوى الذي تسعى إليه حركات النهوض بالمرأة، حيث غالباً ما تقحم الأجندة السياسية على حساب أجندة قضايا المرأة، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالمساواة وحقوق الإنسان. وعليه، فمن المطلوب اتخاذ إجراءات إيجابية لإعطاء المرأة فرصة الوصول إلى المستويات العليا في اتخاذ القرار، ومنها توفير فرص التدريب والتأهيل والترقي للمرأة.

وكانت المساعي مركزة على المستويات العليا لاعتماد سياسات وخطوط عامة وتوجيهية لتعميم قضايا النوع الاجتماعي، إلا أن جهوداً أقل بذلت لتغيير الثقافة والممارسات المؤسسية على كافة المستويات، مما يجعل عملية تعميم قضايا النوع الاجتماعي غير فاعلة. وكي لا تكون عملية تعميم النوع الاجتماعي نشاطاً ناتجاً عن ضغط الجهات الداعمة ولا يتناسب مع الواقع المحلي، فإن الأمر يتطلب تأهيل الكوادر المعنية بالنهوض بالمرأة في دوائر السياسات والتخطيط، لتصبح قادرة على وضع المنهجية الملائمة واتخاذ الإجراءات المناسبة للنهوض بالمرأة على المستوى الوطني.

المراجع

الإسكوا، مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة (سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد ٣٥)، ٢٠٠٧. متوفرة تحت الرمز E/ESCWA/ECW/2007/4 على الموقع الإلكتروني للإسكوا: www.escwa.un.org.

الأمم المتحدة، إعلان ومنهاج عمل بيجين مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد ٥ سنوات، ٢٠٠٢.

الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. إعلان ومنهاج عمل بيجين. متوفر تحت الرمز A/CONF.177/20/Rev.1 على موقع وثائق الأمم المتحدة: <http://documents.un.org>.

الإسكوا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: +١٥، E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/3/Rev.1 متوفر على: http://css.escwa.org.lb/ECW/1065/FINAL_BEIJING.pdf.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. متوفر على: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2005a.pdf>.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مكتب شمال أفريقيا، تقرير الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، ١٦-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٣. <http://uneca.org/>.

.Bridge, *Gender and Development in Brief*, No. 5: *Institutionalizing Gender*, 2010

.Caroline Sweetman, *Gender in Development Organisations*, OXFAM (UK, Ireland) ed, 1997

United Nations, Division for the Advancement of Women and Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), *Report on the Expert Group Meeting on National Mechanisms for Gender Equality*, Santiago, 31 August – 4 September 1998. Available at: <http://www.un.org/womenwatch/daw/news/natlmach.htm>.

المرفق الأول

مبادئ توجيهية من أجل إدماج قضايا النوع الاجتماعي

يتضمن هذا المرفق المبادئ التوجيهية التي يجب الاستناد إليها في تشكيل آليات النهوض بالمرأة وتحديد دورها في إدماج قضايا النوع الاجتماعي على المستويين الوطني والدولي وما يرتبط بذلك من قضايا واهتمامات، ومنها التعرف على الفجوة النوعية في مختلف المجالات ووضع الحلول لها، ومتابعة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل ضمان مشاركة المرأة، ودراسة أسباب التمييز ضد المرأة. وقد وردت هذه المبادئ في الدراسة الصادرة عن الإسكوا في عام ٢٠٠٧ بعنوان "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة".

ألف - أهم القضايا والاهتمامات المرتبطة بتشكيل آليات النهوض بالمرأة

١ - هل يتضمن كتاب التكليف القضايا التالية؟

- (أ) المرجعية السياسية والتنظيمية؛
- (ب) المرجعية القانونية؛
- (ج) دور الهيئة على صعيد السياسات العامة، والتخطيط والإشراف؛
- (د) قانوناً يحدد مهام الهيئة وصلاحياتها؛
- (هـ) أساليب محاسبة الآلية ومساءلتها (Gender Audit).

٢ - الهيكل الإداري

- (أ) توافر ملاك كاف لعمل الهيئة؛
- (ب) توافر المهارات العلمية والعملية المطلوبة لدى الملاك (التخطيط والتحليل من منظور النوع الاجتماعي، المتابعة والإشراف، إعداد التقارير الوطنية والدولية)؛
- (ج) توافر دراسة احتياجات للملاك، من الجنسين، مرتبطة بالمسار الوظيفي؛
- (د) توافر ميزانية لتدريب الملاك وتأهيله؛
- (هـ) وجود مجلس إداري.

٣ - دور الهيئة أو الآلية

- (أ) المشاركة في إعداد الخطة الوطنية؛
- (ب) مراجعة الخطة السابقة وتقديم مقترحات؛
- (ج) مراجعة الميزانية العامة من منظور النوع الاجتماعي؛
- (د) دراسة أثر السياسات الإصلاحية على وضع المرأة؛
- (هـ) تقديم مقترحات حول مشاريع وبرامج وإجراءات من شأنها النهوض بأوضاع المرأة؛
- (و) متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة (كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة)؛
- (ز) الأنشطة التي تنفذها الهيئة على صعيد المهمة المطلوبة منها (الضغط داخل الحكومة لكي تفي بالتزاماتها تجاه المرأة، أو إجراء التعديلات المطلوبة على القوانين، أو تبني سياسات تمنع أي تمييز ضد المرأة، أو إحياء مناسبات معينة وما إلى ذلك).

٤ - الآليات الحكومية المساندة

- (أ) إنشاء آليات مساندة في الوزارات (وحدات معنية بتكافؤ الفرص أو إدارات معنية بالمرأة)؛
(ب) وجود مجلس استشاري؛
(ج) وجود هيئات فنية مساندة؛
(د) إنشاء بنك معلومات حول قضايا المرأة ورصد التقدم المحرز نتيجة تنفيذ السياسات والخطط الهادفة إلى النهوض بالمرأة.

٥ - الآليات الأهلية المساندة

- (أ) وجود سجل بالمنظمات الأهلية ذات العلاقة، وتفاصيل حول إمكانية الاتصال بها؛
(ب) مدى مشاركة المنظمات الأهلية في إعداد خطة الآلية وتنفيذها وتقييمها؛
(ج) نوع العلاقة مع المنظمات الأهلية (علاقة تنسيق أم تعاون أم شراكة أم تشبيك أم تعاقد)؛
(د) وجود آلية ترعى العلاقة مع المنظمات الأهلية (كمجلس استشاري)؛
(هـ) وجود صيغة تفاهم مع المنظمات الأهلية حول الأدوار والمهام.

٦ - العلاقة مع الإعلام

- (أ) إصدار نشرات تعريفية بالهيئة أو الآلية؛
(ب) إعداد تقارير دورية حول عمل الهيئة ومنجزاتها؛
(ج) إنشاء صفحة إلكترونية؛
(د) عقد لقاءات صحفية للإعلان عن منجزات العمل؛
(هـ) عقد مؤتمرات بحضور إعلاميين من الجنسين؛
(و) تنظيم حملات إعلامية دورية نصف سنوية أو سنوية حول قضايا محددة.

باء - أهم القضايا والاهتمامات المرتبطة بالتخطيط لإدماج النوع الاجتماعي

١ - التعرف على الفجوة النوعية ووضع الحلول بشأن القضايا التالية:

- (أ) الفقر؛
(ب) التعليم والتدريب والتكنولوجيا؛
(ج) الخدمات الصحية التي تحصل عليها المرأة في كافة مراحل حياتها؛
(د) العنف الموجه ضد المرأة؛
(هـ) الصراع العسكري والنزاع المسلح وتأثيره على المرأة؛
(و) العمل والمقدرة الاقتصادية لدى المرأة مقارنة بالرجل؛
(ز) قدرة الرجال والنساء على الحصول على الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية؛
(ح) المشاركة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار؛
(ط) أثر الإصلاح الاقتصادي على الرجال والنساء؛
(ي) دور وسائل الإعلام في تغطية الأدوار والأنشطة التي يضطلع بها الرجال والنساء في المجتمع؛
(ك) توفير المعلومات والإحصاءات الموزعة بحسب النوع الاجتماعي؛
(ل) الطفل والطفلة.

٢ - الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل دعم مشاركة المرأة في مختلف المجالات

- (أ) تشكيل الآليات المؤسسية المعنية بالنهوض بالمرأة؛
- (ب) دعم مشاركة المرأة في المعترك السياسي؛
- (ج) تعزيز حقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان العامة؛
- (د) التشريعات الاجتماعية وحماية المرأة (قانون الأسرة، الضمان الاجتماعي، قانون العقوبات، إلخ)؛
- (هـ) القضاء على جميع أشكال التمييز التي تتعرض لها المرأة في فرص التعليم والتدريب والعمل وما إليها؛
- (و) اعتماد المرأة على ذاتها اقتصادياً، ودعم قدراتها من أجل دخول سوق العمل؛
- (ز) دعم قدرات المرأة على التحكم بالموارد والحصول على الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية؛
- (ح) موقف وسائل الإعلام بالنسبة إلى دعم دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع، وضرورة المساواة بينهما؛
- (ط) مساهمة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة؛
- (ي) التمييز ضد الطفلة؛
- (ك) توفير المعلومات والإحصاءات الموزعة بحسب النوع الاجتماعي؛
- (ل) تحليل البيانات والمعلومات والكشف عن فجوة النوع الاجتماعي؛
- (م) إجراء الدراسات التي توضح أثر الإجراءات التي اتخذتها الدولة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية على الرجال والنساء.
- (ن)

٣ - دراسة أسباب التمييز ضد المرأة في عدد من المجالات

- (أ) في القوانين والتشريعات
مراجعة القوانين والتشريعات المجحفة بحق المرأة وتحديثها.
- (ب) في الائتمان وقدرة الرجل والمرأة على الاستفادة من الخدمات المالية
 - (١) الافتقار إلى مؤسسات مالية في أماكن مناسبة؛
 - (٢) النقص في الضمانات؛
 - (٣) انخفاض مستوى التعليم؛
 - (٤) النقص في رأس المال الجاري؛
 - (٥) الافتقار إلى البيانات والسجلات الخاصة بالعاملين من الجنسين في مجالات التجارة والاستثمارات؛
 - (٦) افتقار النساء إلى الضمانات المالية، وانعدام فرص التسويق لمنتجاتهن وانعدام الخدمات الداعمة مثل الحضانات ودور الرعاية.
- (ج) في التعليم والتدريب والتكنولوجيا
 - (١) التباين في معدلات الأمية لدى الإناث بحسب النوع الاجتماعي ومكان الإقامة (في الريف أو الحضر أو المناطق النائية أو المخيمات)؛
 - (٢) انخفاض معدلات قيد الإناث مقارنة بمعدلات قيد الذكور؛
 - (٣) عدم إمكانية حصول الإناث على الخدمات التعليمية والتدريب، خاصة في الريف؛
 - (٤) قلة عدد مدارس الإناث؛
 - (٥) العادات والتقاليد وتأثيرها على تعليم الذكور والإناث؛

- (٦) أسباب التسرب من المدارس (كالزواج المبكر، أو كثرة عدد الأطفال في الأسرة، أو زيادة الأعباء المنزلية، أو الوضع الاقتصادي، أو مستوى المعيشة، أو المواصلات، أو اكتظاظ الفصول الدراسية، أو الأوضاع السياسية، أو النزاعات المسلحة)؛
- (٧) عدم توافر برامج للتأهيل المهني والتدريب؛
- (٨) ندرة المهارات الفنية العالية (تشير البيانات إلى وجود فجوة بين الإناث والذكور في مختلف التخصصات العلمية كالصيدلة وطب الأسنان والمحاماة والهندسة بكافة فروعها، وارتفاع نسبة النساء في المهن التي لا تحتاج إلى مهارات تقنية معقدة كالعامل في المكاتب وإدارة الشركات والمؤسسات المحلية والزراعية، وفي الصناعات التقليدية كالخياطة والنسيج والصناعات الغذائية، والتمريض في المستشفيات والعيادات والمختبرات)؛
- (٩) أثر استخدام التكنولوجيا على الرجل والمرأة؛
- (١٠) وجود عوائق تمنع استخدام المرأة للتكنولوجيا؛
- (١١) دور المرأة كمستخدم للتكنولوجيا.

(د) الصحة

- (١) تدهور الوضع الصحي بشكل عام؛
- (٢) النقص في الخدمات الصحية التي تحتاجها النساء أو توافر هذه الخدمات؛
- (٣) ارتفاع معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة أو انخفاضه؛
- (٤) توافر خدمات الرعاية الصحية للحوامل أو عدم توافرها؛
- (٥) توافر الخدمات الصحية المتخصصة للمرأة في المستشفيات أو عدم توافرها؛
- (٦) النقص في المخصصات المالية الصحية أو توافرها؛
- (٧) توافر خدمات التأمين الصحي أو عدم توافرها؛
- (٨) تأثير العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية على صحة المرأة (كسفن الزواج، والخصوبة، والختان، واستخدام موانع الحمل)؛
- (٩) الجهل بالصحة الشخصية؛
- (١٠) النقص في القوانين والتشريعات وتأثيرها السلبي على الصحة؛
- (١١) معرفة الاحتياجات الصحية الخاصة بالمرأة والمتعلقة بدورها الإنجابي أو عدم معرفتها؛
- (١٢) سوء تغذية المرأة؛
- (١٣) العمل في ظروف غير صحية وغير آمنة في القطاعين الزراعي وغير الرسمي؛
- (١٤) النقص في المعلومات والإحصاءات والدراسات الخاصة باحتياجات المرأة والرجل الصحية؛
- (١٥) وعي الإعلام بدوره في تغيير المفاهيم الصحية (كالتركيز على صحة الرجل والمرأة من منظورها الشامل النفسي والجسدي والاجتماعي، من دون التركيز على المفاهيم الصحية التي تقتصر على دور المرأة الإنجابي)؛
- (١٦) انخفاض الوعي الصحي لدى المجتمع عامة والإناث خاصة.

(هـ) العنف ضد المرأة

- (١) العنف الجسدي والجنسي والنفسي؛
- (٢) الاستغلال الجنسي؛
- (٣) ختان الإناث؛
- (٤) العنف وعلاقته بالثقافات؛
- (٥) العنف الناجم عن النزاعات؛
- (٦) العنف داخل الأسرة، والعنف السياسي، والعنف في العمل (كالتحرش الجنسي)؛
- (٧) النزاعات المسلحة والقتل؛
- (٨) التعقيم والإجهاض القسريين.

(و) المشاركة في السلطة وفي صنع القرار في كافة المستويات

- (١) المشاركة في الحياة السياسية (البرلمان والمجالس العامة)؛
- (٢) شغل مناصب قيادية ومناصب صنع القرار؛
- (٣) الأخذ بوجهة نظر المرأة في رسم مختلف السياسات؛
- (٤) أخذ مصلحة المرأة بعين الاعتبار لدى إعداد البرامج الانتخابية (أي احتياجاتها العملية والاستراتيجية)؛
- (٥) تقييم الآثار والأضرار التي قد تلحق بالمرأة بسبب السياسات التي تنتهجها الدولة؛
- (٦) التمثيل العادل داخل دوائر صنع القرار؛
- (٧) أثر الاحتلال والنزاعات المسلحة على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

(ز) الإعلام

- (١) دور الإعلام في تنمية وإثارة الوعي بقضية العدالة بين الجنسين؛
- (٢) الحساسية الإعلامية تجاه قضايا التمييز ضد المرأة؛
- (٣) دور الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام وقيمه؛
- (٤) التحرر من الصور النمطية حول الجنسين؛
- (٥) دور الإعلام في نشر المفاهيم والقيم القائمة على المساواة وعدم التمييز ضد المرأة.

(ح) بيان الآثار البيئية المترتبة على الرجل والمرأة من حيث:

- (١) استخدام الموارد الطبيعية؛
- (٢) النفايات وطرق التخلص منها؛
- (٣) مصادر التلوث البيئي؛
- (٤) وسائل الصرف الصحي؛
- (٥) الزراعة واستخدام الأسمدة الطبيعية والكيميائية؛
- (٦) مياه الشرب وكيفية الحصول عليها؛
- (٧) استخدام المبيدات؛
- (٨) إدارة الموارد الطبيعية.

المرفق الثاني

توصيات من أجل تعزيز فعالية الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة

يتضمن هذا المرفق التوصيات التي وردت في الدراسة الصادرة عن الإسكوا في عام ٢٠٠٧ بعنوان "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة". وتساعد هذه التوصيات على تقييم إنجازات آليات النهوض بالمرأة وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز فعاليتها. ويلى ذلك في المرفق الثالث استمارة الاستبيان التي وزعت على البلدان العربية في أيار/مايو ٢٠١٠ والتي صيغت فيها الأسئلة وفقاً لكل من التوصيات الواردة في هذا المرفق. ثم ترد في المرفق الرابع ردود البلدان على الاستبيان.

التوصية ١

مراجعة كتب التكاليف والعمل على تعديلها واستكمال نواقصها بما يضمن تدخل الآليات في رسم السياسات واقتراح الإجراءات الآلية إلى تمكين المرأة ورأب الفجوة بين الجنسين، وبما يسمح لها بالمتابعة والإشراف والتدخل حيثما كان ذلك ضرورياً بغية منع التمييز ضد المرأة، وتحقيق تكافؤ الفرص، وإعداد التقارير الوطنية حول واقع المرأة.

التوصية ٢

تطوير آليات النهوض بالمرأة على المستوى الوطني لكي تشمل:

- (أ) إنشاء آليات مساندة في الوزارات، كالوحدات المعنية بتحقيق تكافؤ الفرص أو بشؤون المرأة، تكون تابعة لمكتب الوزير مباشرة، وتنسق في عملها مع الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، وتكون مهمتها الأساسية متابعة تنفيذ السياسات الرامية إلى النهوض بالمرأة وعدم التمييز ضدها، وإعداد التقارير الوطنية بهذا الخصوص؛
- (ب) إنشاء بنك معلومات حول المرأة ومرصد لقياس التقدم على صعيد تنفيذ السياسات والخطط الهادفة إلى النهوض بالمرأة؛
- (ج) إنشاء مجلس استشاري يضم مندوبات من مختلف الوزارات ومن المنظمات الأهلية الفاعلة والكفاءات العلمية والأكاديمية من الجنسين.

التوصية ٣

أن تدعو الآليات الوطنية المنظمات الأهلية إلى إقامة علاقة شراكة معها إن لم تكن قد فعلت بعد، وأن تتوافق معها حول الأدوار والمهام والمسؤوليات والصلاحيات. ويتطلب هذا الإجراء توضيحاً للمفاهيم التي يجري تداولها كالتعاون، والتنسيق، والتشبيك، والشراكة، والمشاركة من أجل فهمها بشكل واضح والتوافق بشأنها. فمن خلال هذه التوضيحات، يمكن الإوقوف على طبيعة العلاقة القائمة والمنشودة، وتحديد الآليات المطلوبة لذلك.

التوصية ٤

إجراء نقاش علمي مع آليات المساندة الحكومية والأهلية حول مفهوم التدقيق على أساس النوع الاجتماعي وتوحيد المفاهيم بشأن هذه العملية الهامة التي تسمح بالتأثير في تسليط الضوء على مجالات التمييز ضد المرأة، ورفع مستوى الوعي العام بهذه القضايا، وتحديد كافة المبررات والموجبات من أجل إجراء التعديل على مستوى السياسات والخطط والبرامج والنظم الإدارية ذات العلاقة، وبالتالي حشد القوى والإمكانات النسائية من أجل تنظيم حملات ضغط وتأثير لنصرة قضايا محددة يبرزها هذا التدقيق.

التوصية ٥

أن تولي الآليات الوطنية المكلفة بالنهوض بالمرأة البيانات الإحصائية المصنفة بحسب النوع الاجتماعي اهتمامها من ناحية، وأن تقوم، من ناحية أخرى، بإعداد الدراسات والبحوث السياسية لأجل تقديم الاقتراحات والبدائل السياسية الهادفة إلى النهوض بالمرأة في البلدان العربية أو بالتنسيق لإعدادها ومناقشتها مع الجهات المعنية.

التوصية ٦

القيام بمراجعة علمية دورية لخطة عمل المؤسسة وأنشطتها، وذلك عبر إعداد التقارير الدورية لاستخدامها كأداة في عملية التقييم الداخلي حول مدى تحقق الأهداف وكأداة لتفعيل الحوار مع المؤسسات الأهلية من أجل تبني توصيات مشتركة يتم توجيهها إلى صانعي القرار بغية اتخاذ التدابير الضرورية الرامية إلى النهوض بالمرأة. كما يمكن استخدام نتائج عملية التقييم هذه من أجل تحديد أولويات العمل المستقبلية.

التوصية ٧

وضع استراتيجية واضحة للتعامل مع الإعلام تتضمن توفير معلومات واضحة ومحددة حول القضايا ذات الأولوية، وتنظيم المؤتمرات الصحفية من أجل نشر بعض المعلومات وتحديد الموقف منها، وإشراك الإعلاميين والإعلاميات في التدريب حول قضايا النوع الاجتماعي، وتنظيم حملة على الأقل سنوياً حول قضية محددة وذات أولوية يشارك فيها الإعلاميون والإعلاميات، إلى جانب المنظمات الأهلية.

التوصية ٨

أن تقوم منظمات الأمم المتحدة، وبشكل خاص، لجنة المرأة في الإسكوا، بما يلي:

- (أ) عقد اجتماعات مصغرة على المستوى التنفيذي للآليات الوطنية مع مجموعة الخبراء من أجل تعميق النقاش حول المؤشرات الخاصة بتمكين المرأة، وتكافؤ الفرص، ومناقشة أبرز المشكلات التي تواجهها هذه الآليات في تنفيذ المهام الموكلة إليها؛
- (ب) دعم آليات النهوض بالمرأة من أجل تطوير مؤشرات كمية ونوعية لقياس مدى التقدم الحاصل على صعيد تمكين المرأة وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التيار العام، وفي التدقيق ومراجعة الميزانيات من منظور جنساني؛
- (ج) تطوير مهارات الآليات الوطنية في الضغط والتأثير على المستوى الحكومي، وبناء الائتلافات مع منظمات المجتمع المدني على مستوى القضية الواحدة؛
- (د) تطوير مهارات المساءلة على صعيد المؤسسات الحكومية حول التزامها تطبيق السياسات الداعية إلى تمكين المرأة وعدم التمييز ضد المرأة، على أن يضم التدريب برلمانيين وإعلاميين؛
- (هـ) تطوير مهارات المساءلة لدى المنظمات غير الحكومية للجهات المعنية بالنهوض بالمرأة.

المرفق الثالث

استمارة تقييمية لقياس التقدم المحرز في تفعيل آليات النهوض بالمرأة

تم تصميم هذه الاستمارة لمراجعة الخطوات التي تتخذها الدولة تجاه قضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة، وذلك بناء على بعض التوصيات المقترحة في الدراسة الصادرة عن الإسكوا بعنوان "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة". وقد وزعت هذه الاستمارة على البلدان الأعضاء في الإسكوا في شهر أيار/مايو ٢٠١٠ بهدف إجراء استبيان لمراجعة وتحديث الدراسة. أما ردود البلدان على الاستبيان فتورد في المرفق الرابع الوارد لاحقاً.

التوصية ١

مراجعة كتب التكليف والعمل على تعديلها واستكمال نواقصها بما يضمن تدخل الآليات في رسم السياسات واقتراح الإجراءات الآلية إلى تمكين المرأة ورأب الفجوة بين الجنسين، وبما يسمح لها بالمتابعة والإشراف والتدخل حيثما كان ذلك ضرورياً بغية منع التمييز ضد المرأة، وتحقيق تكافؤ الفرص، وإعداد التقارير الوطنية حول واقع المرأة.

س ١ - هل تمت مراجعة كتاب التكليف لضمان:

- | | | | | | |
|--------------------------|--|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | تحديد المرجعية السياسية والتنظيمية؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | تحديد المرجعية القانونية؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | تحديد دور الهيئة باعتباره دوراً سياسياً وتخطيطياً وإشرافياً؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | وجود قانون يحدد مهام وصلاحيات الهيئة؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | تحديد أساليب محاسبة ومساءلة الآلية الوطنية؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |

ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها؟
(يرجى كتابة فقرة مختصرة تلخص هذه الإجراءات)

س ٢ - هل تمت مراجعة الهيكل الإداري من حيث:

- | | | | | | |
|--------------------------|---|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | توافر الكوادر الكافية لعمل الهيئة؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | توافر المهارات العلمية والعملية المطلوبة لدى الكوادر؟
(التخطيط والتحليل من منظور النوع الاجتماعي،
المتابعة والإشراف، إعداد التقارير الوطنية والدولية) | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |

س ٣ - هل تم تدريب الكوادر على المهارات المذكورة في السؤال رقم ٢؟

- | | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|

س ٤ - هل تمت دراسة احتياجات الكوادر ارتباطاً بالمسار الوظيفي لهم/لهن؟ نعم لا

س ٥ - ما هي التدريبات التي أعطيت للكوادر؟
(يرجى كتابة فقرة حول هذه التدريبات)

س ٦ - هل تتوفر ميزانية لتدريب وتأهيل الكوادر؟ نعم لا

س ٧ - هل يوجد مجلس إداري للهيئة يضم ممثلين عن الحكومة والمنظمات الأهلية وخبراء؟ نعم لا

ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتشكيل مثل هذا المجلس؟
(يرجى كتابة فقرة تلخص هذه الإجراءات)

س ٨ - هل تمت مراجعة دور الهيئة/الآلية من حيث:

- | | | |
|--------------------------|--------------------------|--|
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | المشاركة في إعداد الخطة الوطنية؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | مراجعة الخطة الوطنية وتقديم مقترحات؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | مراجعة الميزانية العامة من منظور النوع الاجتماعي؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | دراسة أثر السياسات الإصلاحية على وضع المرأة؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | تقديم مقترحات حول مشاريع وبرامج وإجراءات من شأنها النهوض بالمرأة؟ نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة)؟ نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | ممارسة الضغط داخل الحكومة لتفي بالتزاماتها تجاه المرأة، أو إجراء التعديلات المطلوبة على القوانين، والسياسات لمنع أي تمييز ضد المرأة، وإحياء مناسبات معينة، إلخ؟ نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/> |

ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها بصدد القضايا المذكورة في السؤال ٨؟
(يرجى كتابة فقرة مختصرة تلخص هذه الإجراءات)

التوصية ٢

تطوير آليات النهوض بالمرأة على المستوى الوطني لكي تشمل:

١- إنشاء آليات مساندة في الوزارات، كالوحدات المعنية بتكافؤ الفرص أو بشؤون المرأة، تكون تابعة لمكتب الوزير مباشرة، وتنسق في عملها مع الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، وتكون مهمتها الأساسية متابعة تنفيذ السياسات الرامية إلى النهوض بالمرأة وعدم التمييز ضدها، وإعداد التقارير الوطنية بهذا الخصوص؛

٢- إنشاء بنك معلومات حول المرأة ومرصد لقياس التقدم على صعيد تنفيذ السياسات والخطط الهادفة إلى النهوض بالمرأة؛

٣- إنشاء مجلس استشاري يضم مندوبات من مختلف الوزارات ومن المنظمات الأهلية الفاعلة والكفاءات العلمية والأكاديمية من الجنسين.

س ٩- هل تم إنشاء آليات المساندة التالية على المستوى الحكومي؟

- | | | | | | |
|--------------------------|---|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | آليات مساندة في الوزارات (وحدات تكافؤ الفرص أو إدارات المرأة) | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | مجلس استشاري | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | هيئات فنية مساندة | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |

ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها؟
(يرجى كتابة فقرة مختصرة تلخص هذه الإجراءات)

التوصية ٣

أن تدعو الآليات الوطنية المنظمات الأهلية إلى إقامة علاقة شراكة معها إن لم تكن قد فعلت بعد، وأن تتوافق معها حول الأدوار والمهام والمسؤوليات والصلاحيات. ويتطلب هذا الإجراء توضيحا للمفاهيم التي يجري تداولها كالتعاون، والتنسيق، والتشبيك، والشراكة، والمشاركة من أجل فهمها بشكل واضح والتوافق بشأنها. فمن خلال هذه التوضيحات، يمكن الوقوف على طبيعة العلاقة القائمة والمنشودة، وتحديد الآليات المطلوبة لذلك.

س ١٠ - هل تم إنشاء آليات المساندة الأهلية من خلال:

- | | | | | | |
|--------------------------|--|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | وجود سجل بالمنظمات الأهلية ذات العلاقة، وتفاصيل الاتصال؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | مشاركة المنظمات الأهلية في إعداد خطة الآلية وتنفيذها وتقييمها؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | تطوير العلاقة مع المنظمات الأهلية (تنسيق، تعاون، شراكة، تشبيك، تعاقد)؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | وجود آلية تنظم العلاقة مع المنظمات الأهلية (مجلس استشاري)؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | وجود صيغة تفاهم مع المنظمات الأهلية حول الأدوار والمهام ؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |

ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد؟
(يرجى كتابة فقرة مختصرة تلخص هذه الإجراءات)

التوصية ٥

أن تولي الآليات الوطنية المكلفة بالنهوض بالمرأة البيانات الإحصائية المصنفة بحسب النوع الاجتماعي اهتمامها من ناحية، وأن تقوم، من ناحية أخرى، بإعداد الدراسات والبحوث السياسية لأجل تقديم الاقتراحات والبدائل السياسية الهادفة إلى النهوض بالمرأة في البلدان العربية أو بالتنسيق لإعدادها ومناقشتها مع الجهات المعنية.

- س ١١ - هل تتوفر لدى الآلية الوطنية بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي؟
- | | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|
- س ١٢ - هل تم إنشاء بنك معلومات حول المرأة ومرصد لقياس التقدم في تنفيذ السياسات والخطط الهادفة إلى النهوض بالمرأة؟
- | | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|
- س ١٣ - هل تقوم الهيئة بإجراء الدراسات والبحوث السياسية والإجرائية؟
- | | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|
- س ١٤ - هل يتم استخدام هذه البحوث في تقديم أوراق سياسية لصانعي القرار؟
- | | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|

س ١٥ - ما هي هذه الأوراق وما هي المقترحات المقدمة للنهوض بالمرأة؟
(يرجى كتابة فقرة توضح ذلك)

التوصية ٧

وضع استراتيجية واضحة للتعامل مع الإعلام تتضمن توفير معلومات واضحة ومحددة حول القضايا ذات الأولوية، وتنظيم المؤتمرات الصحفية من أجل نشر بعض المعلومات وتحديد الموقف منها، وإشراك الإعلاميين والإعلاميات في التدريب حول قضايا النوع الاجتماعي، وتنظيم حملة على الأقل سنوياً حول قضية محددة وذات أولوية يشارك فيها الإعلاميون والإعلاميات، إلى جانب المنظمات الأهلية.

س ١٦ - هل تم إنشاء آلية تضمن علاقة ثابتة مع الإعلام يتم من خلالها:

- | | | | | | |
|--------------------------|---|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | توفير نشرات تعريفية بالهيئة أو الآلية؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | إعداد تقارير دورية حول عمل الهيئة ومنجزاتها؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | إنشاء صفحة إلكترونية؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | تحديث هذه الصفحة؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | عقد لقاءات صحفية للإعلان عن منجزات العمل؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | عقد مؤتمرات بحضور إعلاميين وإعلاميات؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | تنظيم حملات إعلامية دورية نصف سنوية/سنوية حول قضايا محددة؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
| <input type="checkbox"/> | تصحيح موقف وسائل الإعلام من دعم دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع وتحقيق المساواة؟ | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |

ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان التواصل مع الإعلام؟
(يرجى كتابة فقرة مختصرة تُلخص هذه الإجراءات وتأثيرها على موقف الإعلاميين)

التوصية ٤

إجراء نقاش علمي مع آليات المساندة الحكومية والأهلية حول مفهوم التدقيق على أساس النوع الاجتماعي وتوحيد المفاهيم بشأن هذه العملية الهامة التي تسمح بالتأثير في تسليط الضوء على مجالات التمييز ضد المرأة، ورفع مستوى الوعي العام بهذه القضايا، وتحديد كافة المبررات والموجبات من أجل إجراء التعديل على مستوى السياسات والخطط والبرامج والنظم الإدارية ذات العلاقة، وبالتالي حشد القوى والإمكانات النسائية من أجل تنظيم حملات ضغط وتأثير لنصرة قضايا محددة يبرزها هذا التدقيق.

س١٧ - هل تم التعرف على الفجوة النوعية في القضايا التالية ووضع الحلول لها؟

- | | | | |
|--------------------------|-----|---|--------------------------|
| <input type="checkbox"/> | نعم | الفقر؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | التعليم والتدريب والتكنولوجيا؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | الخدمات الصحية المقدمة للمرأة في كافة مراحل حياتها؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | العنف الموجه ضد المرأة؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | الصراع العسكري والنزاع المسلح وتأثيره على المرأة؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | العمل، والمقدرة الاقتصادية مقارنة بالرجل؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | قدرة الرجال والنساء على الوصول إلى الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | المشاركة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | أثر الإصلاح الاقتصادي على الرجال والنساء؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | دور وسائل الإعلام في تغطية أدوار ونشاطات كل من الرجل والمرأة في المجتمع؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | توفير المعلومات والإحصاءات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | مكافحة التمييز ضد الفتاة/الطفلة؟ | <input type="checkbox"/> |

ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها؟
(يرجى كتابة فقرة مختصرة توضح هذه الإجراءات)

س ١٨ - هل اتخذت الدولة إجراءات من أجل النهوض بالمرأة من خلال:

- | | | |
|--------------------------|--------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | دعم تشكيل الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | دعم المشاركة السياسية للمرأة؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | تعزيز حقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | تطوير التشريعات الاجتماعية لحماية المرأة (قانون الأسرة، الضمان الاجتماعي، العقوبات، إلخ)؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فرص التعليم والتدريب والعمل إلخ؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | دعم قدرات المرأة لدخول سوق العمل؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | دعم قدرات المرأة للوصول إلى الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | دعم قدرات المرأة في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة؟ |
| <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | مكافحة التمييز ضد الطفلة؟ |

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة في المجالات المذكورة في السؤال ١٨؟
(يرجى كتابة فقرة مختصرة تلخص هذه الإجراءات)

س ١٩ - هل يتم تحليل البيانات والمعلومات للكشف عن فجوة النوع الاجتماعي؟

- لا نعم

س ٢٠ - هل قامت الهيئة بإجراء الدراسات التي توضح أثر الإجراءات التي اتخذتها

الدولة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والإصلاحات

الإدارية على الرجال والنساء؟

- لا نعم

س ٢١ - هل تجري دراسة أسباب التمييز ضد المرأة في:

القوانين والتشريعات؟

القوانين والتشريعات المجحفة بحق المرأة لتحديثها؟

س ٢٢ - هل تتوفر مؤسسات الائتمان (الإقراض)؟

- لا نعم

س ٢٣ - هل تتساوى قدرة كل من الرجل والمرأة على الاستفادة من الخدمات المالية؟

- لا نعم

س ٢٤ - في حال عدم قدرة المرأة على الاستفادة من خدمات الائتمان هل تمت دراسة أسباب ذلك مثل:

- | | | | |
|--------------------------|---|--------------------------|-----|
| <input type="checkbox"/> | عدم توافر مؤسسات مالية في أماكن مناسبة؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | نقص الضمانات؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | انخفاض مستوى التعليم؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | نقص رأس المال الجاري؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | نقص البيانات وعدم توافر سجلات خاصة بالرجل والمرأة | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | ممن يعملون في مجال التجارة والاستثمارات | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | عدم توافر الضمانات المالية للنساء، وانعدام فرص التسويق | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | لمنتجاتهن، وانعدام الخدمات الداعمة مثل الحضانات ودور الرعاية؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |

س ٢٥ - هل هناك فجوة بين الرجال والنساء في التعليم والتدريب والتكنولوجيا؟

س ٢٦ - هل تم التعرف على أسباب هذه الفجوة مثل:

- | | | | |
|--------------------------|---|--------------------------|-----|
| <input type="checkbox"/> | تباين معدلات الأمية بحسب النوع الاجتماعي ومكان الإقامة | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | (ريف/حضر/مناطق نائية/مخيمات)؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | انخفاض معدلات قيد الإناث عن معدلات قيد الذكور؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | عدم إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية والتدريب المقدم للإناث | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | خاصة في الريف؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | قلة عدد مدارس الإناث | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | تأثير العادات والتقاليد على تعليم الذكور والإناث؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | ارتفاع نسبة تسرب الإناث من المدارس؟ | <input type="checkbox"/> | نعم |

س ٢٧ - كيف أثر استخدام التكنولوجيا على الرجل والمرأة؟
(يرجى كتابة فقرة توضح ذلك)

س ٢٨ - هل توجد عوائق تمنع استخدام المرأة للتكنولوجيا؟

س ٢٩ - هل تمت دراسة أسباب تسرب الإناث من المدارس (الزواج المبكر، كثرة عدد الأطفال في الأسرة، زيادة الأعباء المنزلية، الوضع الاقتصادي، مستوى المعيشة، المواصلات، اكتظاظ الفصول الدراسية، الأوضاع السياسية، النزاعات المسلحة)؟

- | | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | لا |
|--------------------------|-----|--------------------------|----|

في حال تمت دراسة أسباب التسرب يرجى كتابة فقرة تلخص هذه الأسباب متضمنة البيانات التي تدعم ذلك

س ٣٠ - هل تتوافر برامج للتأهيل المهني والتدريب؟ نعم لا

تشير البيانات إلى وجود فجوة بين الإناث والذكور في التخصصات العلمية المختلفة كالصيدلة، وطب الأسنان، والمحاماة، والهندسة بكافة تخصصاتها، التي ترتفع فيها نسبة الذكور، بينما ترتفع نسبة الإناث في المهن التي لا تحتاج إلى مهارات تقنية معقدة، مثل العمل في المكاتب وإدارات الشركات والمؤسسات المحلية والزراعية وفي الصناعات التقليدية كالخياطة والنسيج والصناعات الغذائية، والتمريض في المستشفيات والعيادات والمختبرات. هل تنطبق هذه الحالة على بلدكم؟

(يرجى إعطاء البيانات التي تدعم إجاباتكم)

س ٣١ - هل تتوافر بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي تتعلق بصحة كل من الرجل والمرأة؟

- | | | | |
|--------------------------|-----|--|--------------------------|
| <input type="checkbox"/> | نعم | هل الخدمات الصحية التي تحتاجها النساء مناسبة؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | لا | هل هناك بيانات حول ارتفاع/انخفاض وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | هل تتوافر خدمات الرعاية الصحية للحوامل؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | لا | هل تتوافر الخدمات الصحية المتخصصة للمرأة في المستشفيات؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | هل الميزانيات المخصصة للرعاية الصحية مناسبة؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | لا | هل تتوافر خدمات التأمين الصحي؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | نعم | هل تكفل القوانين والتشريعات حصول كل من المرأة والرجل بأعمارهم المختلفة على الخدمات الصحية؟ | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | لا | | <input type="checkbox"/> |

يرجى توضيح المواد القانونية التي تكفل ذلك

س ٣٢- كيف تؤثر العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية على صحة المرأة (سن الزواج، الخصوبة، الختان، استخدام موانع الحمل)؟

(يرجى كتابة فقرة توضح ذلك)

س ٣٣- هل يعود تدهور الحالة الصحية للمرأة إلى:

- | | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | الجهل بالصحة الشخصية؟ |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | عدم معرفة الاحتياجات الصحية الخاصة بالمرأة والمتعلقة بدورها الإنجابي؟ |
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | سوء تغذية المرأة؟ |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | العمل في ظروف غير صحية وغير آمنة في الزراعة والقطاع غير الرسمي؟ |
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | عدم وعي الإعلام لدوره في تغيير المفاهيم الصحية (التركيز على صحة كل من الرجل والمرأة من منظورها الشامل النفسي والجسدي والاجتماعي، دون التركيز على المفاهيم الصحية التي تقتصر على الدور الإنجابي للمرأة)؟ |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | انخفاض الوعي الصحي لدى المجتمع عامة والإناث بصفة خاصة؟ |

س ٣٤- هل تتابع الهيئة قضايا العنف ضد المرأة؟

س ٣٥- هل تتوافر لدى الهيئة معلومات كافية حول:

- | | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | العنف الجسدي، الجنسي، النفسي؟ |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | الاستغلال الجنسي؟ |
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | ختان الإناث؟ |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | العنف وعلاقته بالثقافات؟ |
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | العنف الناتج عن النزاعات؟ |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | العنف داخل الأسرة، العنف السياسي، العنف في العمل (التحرش الجنسي)؟ |
| <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | النزاعات المسلحة والقتل؟ |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | التعقيم القسري، الإجهاض القسري؟ |

س ٣٦ - هل تتوفر لدى الآلية معلومات كافية حول المشاركة في السلطة واتخاذ القرار في كافة المستويات؟

نعم لا

س ٣٧ - هل تتناول هذه المعلومات:

- المساهمة في الحياة السياسية (البرلمان والمجالس العامة)؟ نعم لا
- تقلد مناصب قيادية وفي مستوى اتخاذ القرار؟ نعم لا
- الأخذ بوجهة نظر المرأة عند رسم السياسات المختلفة؟ نعم لا
- أخذ مصلحة المرأة بعين الاعتبار لدى إعداد البرامج الانتخابية (احتياجاتها العملية والاستراتيجية)؟ نعم لا
- تقييم الآثار والأضرار اللاحقة بالمرأة نتيجة انتهاج السياسات التي تتبعها الدولة؟ نعم لا
- التمثيل العادل داخل دوائر صنع القرار؟ نعم لا
- أثر الاحتلال والنزاعات المسلحة على مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟ نعم لا

المرفق الرابع

ردود البلدان الأعضاء على الاستمارة التقييمية لقياس التقدم المحرز في تفعيل آليات النهوض بالمرأة

يتضمن هذا المرفق الردود التي وردت من البلدان الأعضاء في الإسكوا على أسئلة الاستبيان الذي أعد من أجل هذا البحث الذي يهدف إلى مراجعة وتحديث الدراسة الصادرة عن الإسكوا في عام ٢٠٠٧ بعنوان "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة". وكان الاستبيان قد وزع على البلدان الأعضاء الأربعة عشر في حين تلقى مركز المرأة في الإسكوا ردوداً من ١١ بلداً فقط هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وفلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن. ويشار في تلك الردود إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على النحو الذي باتت تعرف به اختصاراً باتفاقية السيداو، وذلك باعتماد التعريب اللفظي لمختصر اسم الاتفاقية بالإنكليزية: Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women-CEDAW.

س ١ - هل تمت مراجعة كتاب التكليف لضمان القضايا التالية؟

البلد	تحديد المرجعية السياسية والتنظيمية	تحديد المرجعية القانونية	تحديد دور الهيئة باعتباره دوراً سياسياً وتخطيطياً وإشرافياً	وجود قانون يحدد مهام وصلاحيات الهيئة	تحديد أساليب المحاسبة والمساءلة
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	لا	لا	نعم	لا
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سوريا	--	--	--	--	--
السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
العراق	نعم	نعم	نعم	لا	--
فلسطين	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
الكويت	نعم	نعم	--	نعم	نعم
لبنان	--	--	--	--	--
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اليمن	نعم	لا	نعم	لا	نعم

الإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص كتب التكليف

البلد	الإجراءات المتخذة
الأردن	أنشئت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كهيئة شبه حكومية بقرار من رئاسة الوزراء وبإمارة سمو الأميرة بسمة بنت طلال بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢. وبتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تم تطوير دور الهيئة باعتبارها مرجعية لدى جميع الهيئات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ تم توسيع عضوية الهيئة لتضم ممثلين عن الوزارات والمجالس والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات وطنية بارزة. كما أنشئت مكاتب لها في المحافظات.
الإمارات	يوجد كتاب تكليف يعود إلى عام ١٩٧٥ ينص على التكاليفات المشار إليها، وقد صدرت تعليمات حديثة تطالب الاتحاد النسائي العام بوضع مشروع قانون يمكنه من التدخل ومعالجة قضايا المرأة في المجتمع، وهو قيد الدراسة مع متخذي القرار، كما صدرت كتب تكليف لآليات المساندة في الحكومات المحلية لأبوظبي ودبي لتعنى بالنهوض بالمرأة.
البحرين	أنشئ المجلس الأعلى للمرأة في البحرين في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١ بموجب القرار الأميري رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠١ وتم تعديل القرار عدة مرات بموجب القرار ٥٥ لسنة ٢٠٠١، والقرار ٢ لسنة ٢٠٠٢، والقرار ٣٦ لسنة ٢٠٠٤. وجاءت هذه التعديلات لتمنح المجلس صلاحيات أوسع واختصاصات أكبر. ومن أهم هذه الصلاحيات إلزام كافة المؤسسات الرسمية والوزارات بالتعاون مع المجلس في إعداد وتنفيذ خطط وبرامج تمكين المرأة، وإعطاء الأولوية لتوصيات المجلس واقتراحاته ومشاريعه عند إعداد الخطط والبرامج.

البلد	الإجراءات المتخذة
سوريا	أنشئت الهيئة بموجب قانون يحدد مرجعيتها السياسية والتنظيمية والقانونية وصلاحياتها ودورها السياساتي والتخطيطي والإشرافي، إضافة إلى أساليب المحاسبة والمساءلة.
السودان	أنشئت الآلية الوطنية للمرأة في عام ١٩٧٣ ضمن وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل. وفي عام ٢٠٠٥ صدر المرسوم الدستوري رقم ٣٤ الذي تم بموجبه تحديد مهام الإدارة العامة للمرأة والأسرة.
العراق	صدرت أوامر ديوانية بتشكيل لجان وطنية لرسم الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تخص المرأة ووضع الآليات لمتابعها، والمشاركة في إعداد التقرير الوطني لمتابعة تنفيذ اتفاقية السيداو.
فلسطين	القانون الأساسي للهيئة هو المرجعية القانونية لعمل الوزارة في الحكومة، وتستند الوزارة في مهامها وصلاحياتها إلى كتاب التكليف المخول لها من الحكومة، وتتم المحاسبة المالية عبر ديوان الرقابة المالية والإدارية.
الكويت	الهيئة هي لجنة حكومية مشكلة من رئيسة وأعضاء قياديين يمثلون جميع الوزارات والجهات المعنية بشؤون المرأة بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني.
لبنان	أنشئت الهيئة لدى رئاسة مجلس الوزراء بموجب القانون رقم ١٩٩٨/٧٢٠، والذي يحدد مهام وصلاحيات الهيئة. ولم تجر مراجعة لهذا القانون مؤخراً. وتلتزم الهيئة بالقوانين المرعية الإجراء لجهة محاسبتها المالية.
مصر	أنشئ المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠، وهو هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وله ميزانية حكومية. وترأس المجلس حرم رئيس الجمهورية، وله أمين عام مفوض لتسيير الأمور التنظيمية والإدارية. وهو الجهة المخولة بالعمل على النهوض بالمرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ويتابع مهامه من خلال اللجان الدائمة وعددها ١١ لجنة.
اليمن	أنشئت اللجنة الوطنية للمرأة في عام ١٩٩٦ بموجب قرار من مجلس الوزراء رقم ٩٨ الذي حدد مهام اللجنة باعتبارها جهة مشاركة في رسم السياسات الوطنية والقطاعية من منظور النوع الاجتماعي وتقوم بمتابعة تنفيذ تلك السياسات على أرض الواقع. وقد أصبحت اللجنة الجهاز الفني للمجلس الأعلى للمرأة بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٣. ولا يوجد قانون يحدد مهامها وصلاحياتها ولكن توجد لائحة لتحديد المهام. وتتم محاسبة الآلية من الجوانب المالية من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، كما تتم محاسبتها من الجوانب الفنية من قبل رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء.

س ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦- الهيكل الإداري، وتوافر الكوادر والمهارات، والتدريب، والاحتياجات والميزانية

البلد	مراجعة الهيكل الإداري للهيئة		تدريب الكوادر على تلك المهارات	دراسة احتياجات الكوادر ارتباطاً بالمسار الوظيفي	توافر ميزانية لتدريب وتأهيل الكوادر
	توافر الكوادر الكافية لعمل الهيئة	توافر المهارات العلمية والعملية المطلوبة لدى الكوادر			
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سوريا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
العراق	لا	لا	لا	لا	لا
فلسطين	لا	- -	نعم	نعم	لا
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	لا	لا	تدريب مكثفي فقط	لا	للتدريب المكثفي فقط
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

س ٧ - هل يوجد مجلس إداري للهيئة يضم ممثلين عن الحكومة والمنظمات الأهلية وخبراء؟

البلد	وجود جهاز إداري	الإجراءات المتخذة لتشكيل المجلس الإداري للهيئة وطبيعة التمثيل
الأردن	نعم	ترأس اللجنة سمو الأميرة بسمة بنت طلال، وتضم في عضويتها ٢٢ شخصاً يمثلون الوزارات والمجالس والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، وشخصيات وطنية بارزة. وافتتحت اللجنة مكاتب ارتباط لها في المحافظات.
الإمارات	نعم	يوجد منذ عام ١٩٧٥ مجلس إدارة للاتحاد يضم في عضويته رؤساء الآليات الوطنية المساندة وخبراء يتم استدعاؤهم حسب الحاجة وبموجب قرار وزاري.
البحرين	نعم	المجلس مشكل من ١٦ عضواً من الشخصيات النسائية العامة والبارزة، ومن ذوات الخبرة في شؤون المرأة، وناشطات في العمل النسوي، تبلغ مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
سوريا	نعم	إنشاء المجلس الإداري مرتبط بقانون إنشاء الهيئة، وهو مكون من ٩ أعضاء من الخبراء الذين يتمتعون بمؤهلات علمية ذات صلة بعمل الهيئة، ويقترح رئيس الهيئة أسماء الأعضاء ويرفعها إلى مجلس الوزراء الذي يصدر قرار التشكيل.
السودان	غير واضح	
العراق	نعم	يتكون المجلس الإداري للهيئة العليا للنهوض بالمرأة من أعضاء ارتباط من وزارات الدولة فقط.
فلسطين	نعم	تم تشكيل مجلس استشاري للوزارة من الوزارات والمنظمات الأهلية المعنية بناء على قرار لمجلس الوزراء بتشكيل هذه المجالس في كافة الوزارات لتقديم المشورة والدعم والمساندة.
الكويت	نعم	قامت الهيئة بمخاطبة الجهات الحكومية والأهلية لترشيح ممثلين لها من كبار القيادات في وزارات الخارجية، والإعلام، والتربية، والصحة، والداخلية، والشؤون الاجتماعية، والعمل، والفتوى والتشريع، وجامعة الكويت، والمجتمع المدني، وغيرها من الجهات.
لبنان	لا	إن المجلس الإداري للهيئة هو فعليا الجمعية العامة المؤلفة من ٢٤ عضواً يتم تعيينهم بموجب مرسوم بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. إن عدداً من أعضاء الجمعية العامة هم من نشطاء المجتمع المدني والخبراء، وتنسق الهيئة عملها مع عدد من الوزارات ذات العلاقة.
مصر	لا	لا يوجد مجلس إداري للمجلس إلا أنه يتكون من ٣٠ شخصية عامة وأصحاب المكانة المرموقة. وقد أنشئ المجلس بقرار جمهوري وله ميزانيته، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية لتسمية أعضائه.
اليمن	نعم	أصدر مجلس الوزراء قراراً في عام ٢٠٠٠ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للمرأة الذي أعيد تشكيله في عام ٢٠٠٣ بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٥ بحيث تكون اللجنة هي الجهاز الاستشاري والتنفيذي للمجلس. ويتشكل المجلس الاستشاري من رئيس مجلس الوزراء رئيساً وعضوية ٨ وزراء ووكيل وعضوية رئيسة ونائبة رئيسة للجنة ورئيسات فروع اللجنة في المحافظات، و٦ شخصيات نسائية وممثل عن اتحاد الغرف التجارية والصناعية. وفي عام ٢٠٠٤، صدر القرار رقم ١٤ بشأن تسمية الجهات الممثلة في اللجنة الوطنية للمرأة والذي حدد منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتنظيمات السياسية التي وصلت فيها المرأة إلى مواقع قيادية عليا.

س ٨ - هل تمت مراجعة دور الهيئة؟

البلد	المشاركة في إعداد الخطة الوطنية	مراجعة الخطة الوطنية وتقديم مقترحات	مراجعة الميزانية العامة من منظور النوع الاجتماعي	دراسة أثر السياسات الإصلاحية على وضع المرأة	تقديم مقترحات لبرامج ومشاريع النهوض بالمرأة	متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية	ممارسة الضغط داخل الحكومة لتقي بالتزاماتها تجاه المرأة أو إجراء التعديلات المطلوبة على القوانين والسياسات لمنع التمييز ضد المرأة
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سوريا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	--
السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	--
العراق	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم
فلسطين	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	لا	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اليمن	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم

الإجراءات التي تم اتخاذها على صعيد تفعيل دور الهيئة بصدد القضايا المذكورة في الجدول السابق

البلد	الإجراءات المتخذة
الأردن	المشاركة في صياغة الأجندة الوطنية وتضمينها محورا خاصا بالمرأة؛ وإعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ٢٠٠٦-٢٠١٠؛ وإبداء الرأي في مشاريع القوانين المتعلقة بالمرأة بالتعاون مع ديوان التشريع؛ والتوصية باقتراح التشريعات للنهوض بالمرأة؛ والمساهمة في إقرار قانون الحماية من العنف الأسري والتعريف والتوعية به؛ وإجراء دراسات استطلاعية في موضوع التحليل من منظور النوع الاجتماعي؛ وجمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالمرأة؛ والتوعية بحقوق المرأة؛ والتدريب حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.
الإمارات	يوجد دعم سياسي ذاتي كبير لقضايا المرأة، وهناك تعاون مستمر مع جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية على كافة المستويات بهدف تعزيز دور المرأة في المجتمع وإعطائها حقوقها.
البحرين	تضمن توجهاً واهداف المجلس الأعلى للمرأة ضمن رؤية البحرين ٢٠٣٠، وذلك بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية المعني بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية العامة؛ وتنفيذ عدد من التدريبات حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ والعمل جار مع وزارة المالية ومجلس التنمية الاقتصادية لمراجعة الميزانية العامة من منظور النوع الاجتماعي؛ وإصدار قرار من وزير المالية بإدماج الخطة الوطنية للمرأة في برامج عمل الوزارات عند إعداد الميزانية العامة؛ والتنسيق مع السلطة التشريعية لتعديل أو إصدار القوانين ذات العلاقة بالمرأة؛ وتشكيل لجنة وطنية لإعداد وتقديم تقرير اتفاقية السيداو الأول الذي اعتمد رسمياً وقدم للجهات المختصة.
سوريا	تشارك الهيئة في وضع الخطة الوطنية الخمسية (العاشرة والحادية عشر)، حيث يتم مراجعة الخطة وتقديم المقترحات ومراجعة الميزانيات العامة من منظور النوع الاجتماعي. وأجرت الهيئة التي هي عضو في كل اللجان وعلى كافة المستويات، دراسة حول أثر الإصلاح الاقتصادي على المرأة، وهي تقدم الهيئة التقارير الدورية حول الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية وتتابع تنفيذها. كما قدمت الهيئة مقترحات ومشاريع قوانين تتعلق بالمرأة منها: مشروع صندوق النفقة، ومشروع قانون حقوق الطفل، وتعديل قانون جرائم الشرف.
السودان	إنشاء إدارات ووحدات للمرأة على المستوى المركزي والولائي وعلى مستوى القطاعات، تعمل في مجالات عدة ذات صلة بقضايا المرأة منها التدريب والتأهيل وبناء القدرات والتوعية المجتمعية، ومشروعات مكافحة الفقر.

البلد	الإجراءات المتخذة
العراق	- -
فلسطين	المصادقة على اتفاقية السيداو (التزام أدبي)؛ والعمل على كتابة تقرير السيداو؛ واستصدار قرار من مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف؛ وإحياء المناسبات ذات العلاقة بالمرأة كالثامن من آذار والحملة العالمية لمناهضة العنف؛ واستصدار قرار من مجلس الوزراء بأن تكون الميزانية العامة مستجيبة للنوع الاجتماعي.
الكويت	إصدار قانون يمنح المرأة حق المشاركة السياسية؛ ورفع كافة التحفظات في هذا الشأن على اتفاقية السيداو.
لبنان	مراجعة استراتيجية المرأة في لبنان؛ وجعل الميزانية العامة مستجيبة للنوع الاجتماعي؛ وتقديم مقترحات لتعديل بعض القوانين والإجراءات المجحفة بحقوق المرأة؛ واستحداث قانون يحمي المرأة من العنف الأسري؛ ومتابعة تنفيذ اتفاقية السيداو ومنهاج عمل بيجين.
مصر	قام المجلس باقتراح خطة للنهوض بالمرأة تم إدماجها في الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ والخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧-٢٠١٢. ويقوم المجلس بمتابعة تنفيذ الخطة وتقييمها، ويقدم تقريراً كل أربع سنوات حول اتفاقية السيداو، ويشترك مع وزارة المالية في تطبيق نظام الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي، ويجري مراجعة دورية للقوانين ويقترح التعديلات عليها.
اليمن	يجتمع المجلس الأعلى للمرأة مرة في السنة لمناقشة القضايا المطروحة على صعيد النهوض بالمرأة ويصدر القرارات والتوصيات أو التعميمات مثل: اعتماد الخطة السنوية؛ ومتابعة توصيات التقرير الوطني السادس عن اتفاقية السيداو؛ ومناقشة التعديلات على القوانين التي كانت تتضمن مواداً تميز ضد المرأة؛ واعتماد دليل الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ واعتماد منهجية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي؛ ورعاية الفعاليات السنوية للمرأة.

س ٩ - هل تم إنشاء آليات مساندة على المستوى الحكومي؟

البلد	آليات مساندة في الوزارات	مجلس استشاري	هيئات فنية مساندة	الإجراءات المتخذة
الأردن	نعم	نعم	نعم	تأسيس شبكة اتصال مع القطاع الحكومي بموجب تكليف رسمي من مكتب رئيس الوزراء للتنسيق المباشر مع الوزراء والأمناء العامين عبر ضباط اتصال. وتزود الشبكة اللجنة الوطنية بالمعلومات حول المرأة، وتقوم برصد مدى تطبيق المساواة في المؤسسات الرسمية على كافة المستويات. وتم تشكيل وحدات مهنية وفرق عمل تتابع من خلالها اللجنة المهام الموكلة إليها وتقدم تقارير دورية حول وضع المرأة. وتم إنشاء قسم النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وقسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة، ومديرية عمل المرأة في وزارة العمل، ووحدات معنية بالمرأة والنوع الاجتماعي في باقي الوزارات. وفي عام ٢٠٠٦ تم إنشاء قاعدة بيانات حول التقدم المحرز على صعيد النهوض بالمرأة تقوم اللجنة بتحليلها وعرضها على المسؤولين في المؤسسات الرسمية.
الإمارات	نعم	لا	نعم	تم إنشاء آليات وطنية مساندة على المستوى المحلي في كل من أبو ظبي ودبي في عام ٢٠٠٦.
البحرين	نعم	نعم	نعم	العمل جار مع وزارة المالية لإنشاء وحدة تكافؤ الفرص في الوزارة. وقد تم تعيين نقاط ارتكاز في الوزارات ذات العلاقة ويجري تدريبها، وتشكيل ثلاث لجان فنية متخصصة للمساندة وإبداء الرأي في محاور التمكين الاقتصادي، والاستقرار الأسري، والمرأة في مواقع صنع القرار.

البلد	اليات مساندة في الوزارات	مجلس استشاري	هيئات فنية مساندة	الإجراءات المتخذة
سوريا	نعم	لا	نعم	تسمية منسقين في كل وزارة كضباط ارتباط ما بين الهيئة والجهات التي يتبعون لها بما يتعلق بقضايا المرأة، ويقومون بتقديم تقارير دورية للهيئة حول قضايا الأسرة؛ وتسمية لجان فرعية للسكان في المحافظات للتنسيق مع الهيئة فيما يتعلق بتنفيذ السياسة السكانية؛ وإنشاء وحدة بيانات الجندر في المكتب المركزي للإحصاء؛ وإحداث مديرية تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة، ووزارة الاقتصاد والتجارة؛ وإحداث مديرية تمكين المرأة في هيئة تخطيط الدولة؛ وتشكيل لجنة النوع الاجتماعي في الهلال الأحمر السوري.
السودان	نعم	نعم	نعم	وجود إدارات ووحدات للمرأة على المستوى المركزي والولائي وعلى المستوى القطاعي (وزارات الصحة، والزراعة، والتربية والتعليم، والعمل، والعدل، والخارجية) كما في المؤسسات البحثية والأكاديمية. ويتم التنسيق مع اتحاد المرأة السودانية، ورابطة المرأة العاملة، وشبكة المنظمات العاملة في مجال المرأة والأسرة والأيتام، وشبكة التمويل الصغير، ومنظمة سند الخيرية، ومنظمة البر والتواصل.
العراق	لا	لا	لا	- -
فلسطين	نعم	لا	لا	إصدار قرار وزاري بتشكيل وحدات النوع الاجتماعي في كافة المؤسسات الحكومية وعددها ٢٤ وحدة؛ وتشكيل لجنة استشارية للوزارة من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني؛ واستحداث دوائر المرأة والطفل في كافة المحافظات؛ وإنشاء مراكز تواصل في أربع محافظات وفي صدد الإنشاء في سبع محافظات أخرى.
الكويت	نعم	نعم	نعم	هناك آليات مساندة للجنة شؤون المرأة تقوم بالتنسيق معها، مثل لجنة شؤون المرأة في مجلس الأمة، وإدارة المرأة والطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومكتب الاستشارات الأسرية في وزارة العدل، ومركز المرأة في جامعة الكويت، ومكتب الإنماء الاجتماعي في الديوان الأميري، ومركز الاستماع التابع للأمانة العامة للأوقاف.
لبنان	نعم	- -	- -	إصدار تعميم من رئيس الحكومة اللبنانية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ حول تعاون الإدارات والمؤسسات العامة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بواسطة تعيين ضباط ارتكاز جندي لهم مهمة استشارية يعينون من بين موظفي هذه الإدارات والمؤسسات.
مصر	نعم	- -	نعم	اقتراح إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات تكون مهمتها التأكد من ممارسة حق المساواة الدستوري والتصدي لأي عملية تمييز تتعرض لها المرأة في العمل. وبناء عليه، تم تشكيل هذه الوحدات في ٢٩ وزارة وثلاث وحدات في الجهاز الإداري للدولة، بعضها يتبع الوزير مباشرة، والبعض الآخر يتبع إحدى التقسيمات الإدارية في الوزارات، وتكوين لجان المرأة في النقابات. ويعقد المجلس لقاءات دورية مع هذه الوحدات للتعرف على إنجازاتها وخطط عملها المستقبلية والمعوقات التي تواجهها. كما يتم تكوين لجان مؤقتة من مستشارين من الوزارات والمنظمات الأهلية لبحث قضايا معينة.
اليمن	نعم	نعم	نعم	إنشاء إدارات للمرأة في الوزارات والمؤسسات الحكومية، لا تتبع الوزير مباشرة بل تتبع الوكيل. أما اللجنة الوطنية فهي تضم في عضويتها الشركاء من الوزارات ومندوبات منظمات المجتمع المدني وأكاديميين والمنظمات المانحة. وتجتمع الهيئة كل ثلاثة أشهر وتناقش أبرز الإنجازات والتحديات.

س ١٠ - هل تم إنشاء آليات المساندة الأهلية من خلال ما يلي؟

البلد	وجود سجل بالمنظمات الأهلية	مشاركة المنظمات الأهلية في إعداد خطة الآلية وتنفيذها وتقييمها	تطوير العلاقة مع المنظمات الأهلية إلى تنسيق وتعاون وشراكة وتشبيك وتعاهد	وجود آلية لتنظيم هذه العلاقة	وجود صيغة تفاهم حول الأدوار والمهام
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سوريا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
العراق	نعم	نعم	لا	لا	لا
فلسطين	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	نعم	نعم	نعم	لا	- -
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الإجراءات التي تم اتخاذها لإنشاء آليات المساندة الأهلية

البلد	الإجراءات المتخذة
الأردن	تشكيل فريق متابعة من مجلس النواب واللجنة الوطنية لشؤون المرأة بهدف التعاون لدراسة التشريعات التمييزية ضد المرأة ودور البرلمان في تطبيق اتفاقية السيداو. وتنضوي في الأمانة العامة للجنة للتنسيقية للمنظمات الأهلية. وتوقيع مذكرات تفاهم وتعاون مع العديد من الوزارات ومنظمات المجتمع المدني.
الإمارات	عقد لقاءات مشتركة باستمرار وتشجيعها على إقامة تعاون وتحقيق شراكات قائمة على أساس تكامل الغايات.
البحرين	مشاركة الجمعيات الأهلية في إعداد الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة وفي الإشراف على برامج ومشاريع المجلس وفي تنظيم مؤتمر وطني للمرأة كل ثلاث سنوات. ويمول المجلس بعض المشاريع التنموية لهذه اللجان. وتوقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد النسائي، وتشكيل لجنة لتفعيل اتفاقية السيداو.
سوريا	يتم التعاون بين الآليات المعنية بالمساواة على المستويين الأهلي والحكومي حيث يشكل فريق وطني لمتابعة كل فعالية. ويشارك ممثلون عن المنظمات الأهلية في مجلس إدارة الهيئة، وفي رسم السياسات للهيئة وإعداد التقارير الدورية للآليات الدولية مثل تقرير اتفاقية حقوق الطفل وتقرير اتفاقية السيداو. وعلى المستوى الحكومي، يتم التنسيق مع المنظمات الأهلية عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
السودان	التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في مجال التدريب والتأهيل وبناء القدرات والتوعية المجتمعية، ووضع السياسات والخطط والبرامج، والمتابعة والتقييم، والمشاركة في إعداد التقارير الوطنية الخاصة بالمرأة وفي مشاريع مكافحة الفقر.
العراق	التنسيق مع المنظمات الأهلية لتنفيذ المشاريع في حال وجودها، وإعداد استراتيجية وطنية للمرأة. وتوجد حالياً لجنة مكونة من لجنة المرأة في البرلمان، ومنظمات دولية، وشخصيات ناشطة في مجال المرأة لدراسة استراتيجية وطنية للمرأة.
فلسطين	البدء بإعداد وثيقة تفاهم مع المؤسسات النسائية إلا أنها لم تستكمل؛ والتنسيق والتشبيك مع المؤسسات النسائية وإشراكها في وضع الخطة الاستراتيجية لوزارة شؤون المرأة؛ وتوجد قائمة بأسماء وعناوين كافة مؤسسات المجتمع المحلي العاملة في مجال المرأة وكذلك المؤسسات الحقوقية ذات العلاقة يتم تحديثها كل ثلاثة أشهر.
الكويت	تمثيل جمعيات المجتمع المدني في مجلس إدارة لجنة شؤون المرأة؛ والتنسيق والتعاون والشراكة ودعم مؤتمرات مشتركة؛ وحضور مؤتمرات داخل وخارج الكويت؛ والمساندة في إقامة الأسواق الخيرية والمعارض التراثية وحلقات النقاش.

البلد	الإجراءات المتخذة
لبنان	اعتماد مقاربة تشاركية مع المنظمات الأهلية والدوائر المعنية في القطاع العام لإعداد استراتيجية وطنية للمرأة اللبنانية؛ وإطلاق حملة مشتركة لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية؛ وحالياً إعداد بروتوكول تعاون مع المجلس النسائي اللبناني؛ والإعداد لإطلاق مركز إلكتروني للمرأة يكون مفتوحاً للجمعيات الأهلية لنشر أخبارها ومنشوراتها والتواصل فيما بينها.
مصر	هناك بروتوكول تعاون ما بين المجلس القومي للمرأة والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية. ويضم المجلس في لجانته الدائمة لجنة المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدورها بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني. وتشارك المنظمات الأهلية في كافة أنشطة المجلس، ويسند إليها تنفيذ المشاريع على مستوى الجمهورية. كما تشارك المنظمات الأهلية في إعداد التقرير الوطني عن اتفاقية السيداو.
اليمن	يتم رصد وتحديث كافة البيانات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني المهمة بقضايا النوع الاجتماعي عبر الإدارة العامة للشركاء في اللجنة. ويتم إشراك منظمات المجتمع المدني في القضايا موضع اهتمام اللجنة مثل التعديلات القانونية، وإعداد التقارير الدولية، وتنظيم البرامج التدريبية، ومتابعة تعزيز المشاركة السياسية والحقوقية للمرأة اليمنية. كما تم تشكيل شبكة تضم اللجنة وبعض منظمات المجتمع المدني لمناهضة العنف ضد المرأة.

س ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ - البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي، وبنك المعلومات، والدراسات السياسية

البلد	توافر البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي لدى الآلية الوطنية	إنشاء بنك معلومات ورصد التقدم في تنفيذ سياسات وخطط النهوض بالمرأة	قيام الهيئة بإجراء الدراسات والبحوث السياسية والإجرائية	استخدام البحوث في تقديم أوراق سياسية لصانعي القرار
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم
سوريا	نعم	لا	نعم	نعم
السودان	نعم	نعم	نعم	نعم
العراق	لا	لا	لا	لا
فلسطين	نعم	لا	نعم	نعم
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	--	--	--	--
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم

س ١٥ - ما هي هذه الأوراق وما هي المقترحات المقدمة للنهوض بالمرأة؟

البلد	الأوراق التي تم إعدادها والمقترحات المقدمة
الأردن	تعمل الهيئة كمرصد وطني لمتابعة أوضاع المرأة الأردنية، كما تشكل اللجنة مرجعية للقضايا المتعلقة بالمرأة. وأعدت اللجنة رؤيتها ورسالتها المستقبلية.
الإمارات	إعداد بحوث ودراسات وأوراق قصيرة في مجالات مختلفة، وتنظيم جلسات حوارية رسمية وغير رسمية لاطلاع أصحاب القرار على وضع المرأة ومواضيع التغيير المطلوبة.
البحرين	تزويد مجلس النواب بدراسة حول العنف الموجه ضد المرأة لاستخدامها في مناقشة مشروع القانون المطروح حالياً؛ وإصدار قانون النفقة بناء على توصية المجلس الأعلى للمرأة؛ وإجراء دراسة حول تأثير قانون النفقة في الحصول على النفقة واستمرارية الصرف وأثر تخفيف الإجراءات الإدارية والإجرائية؛ وإصدار قانون أحكام الأسرة (القسم الأول) والعمل على تنفيذ دراسة حول مدى تأثير تطبيق القانون في المحاكم.
سوريا	تقوم الهيئة بإجراء الدراسات والبحوث ووضع ملخص سياسي لكل بحث يتم توزيعه على منخذي القرار. ونفذت الهيئة دراسة معمقة حول الشباب والنوع الاجتماعي، ودراسات أخرى حول المواضيع التالية: موقف النساء بتنظيم الأسرة؛ ومعوقات تمكين المرأة صحياً؛ وتمكين المرأة والفقهاء الإسلاميين؛ ومشكلة التسرب من المدارس؛ والثابت والمتغير في الدور والمكانة الاجتماعية للمرأة في درعا؛ والتمكين السياسي للمرأة السورية؛ بالإضافة إلى عدة دراسات حول المرأة والقانون (العمل، والأحوال الشخصية).

الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان التواصل مع الإعلام

البلد	الإجراءات التي تم اتخاذها
الأردن	إطلاق مشروع ورقتين بهدف نشر الوعي حول حقوق المرأة والطفل في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية؛ وتصميم موقع إلكتروني باسم "نساء الأردن" يقدم المعلومات القانونية ويوجب على الأسئلة الأكثر شيوعاً وإصدار أقرص مدمجة تدرب النساء على استخدامه في كافة المحافظات؛ وتشكيل فريق عمل إعلامي من مجموعة من الصحفيات والإعلاميات للتعاون مع اللجنة بهدف التواصل مع المجتمع المحلي وتحقيق أهداف المحور الإعلامي في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية؛ وإصدار نشرة صحفية شهرية لرصد نشاطات اللجنة؛ وتدريب كوادر اللجنة على صياغة الأخبار الصحفية وإعداد ورقة موقف في المجال الصحفي. وعلى الصعيد المستقبلي، تضمنت خطة اللجنة تدريب وتمكين الإعلاميين والعاملين في الاتصال مع الجماهير لفهم النوع الاجتماعي وإصدار رسائل إعلامية تدعم المرأة وتظهر أدوارها الإيجابية.
الإمارات	تعاون وشراكة بين الآليات الوطنية والمجلس الوطني للإعلام.
البحرين	توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الثقافة والإعلام وتشكيل لجنة مشتركة لتفعيل هذه الشراكة؛ وعقد مؤتمرات صحفية للإعلان عن برامج ومؤتمرات المجلس ونتائج الدراسات والتوجهات المستقبلية وبرامج تمكين المرأة؛ وتدريب الإعلاميين في مجال دعم المشاركة السياسية للمرأة؛ وتدريب الإعلاميات حول التحليل السياسي والاجتماعي لتعزيز أدوارهن في دعم جهود المرأة في السياسة والتنمية.
سوريا	إعداد خطة إعلامية تتوافق مع الخطط السياسية المتعلقة بقضايا المرأة إضافة إلى الندوات والبرامج التلفزيونية والإذاعية وورشات العمل؛ وعقد مؤتمر المرأة والقانون ومؤتمر "نحو تطوير دور المرأة الاجتماعي"، والملتقى الوطني الأول لجرائم الشرف؛ وتنفيذ دورات تدريبية للإعلاميين حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة واتفاقية السيداو، ترافقت مع تغطية إعلامية شاملة على المستوى المرئي والمسموع والمكتوب من تحقيقات صحفية ولقاءات إذاعية وتلفزيونية وندوات.
السودان	-
العراق	تكريس مفهوم العدالة والمساواة في كافة المناسبات التي يتم تغطيتها إعلامياً؛ وتغطية أنشطة الوزارة في وسائل الإعلام (يوم المرأة، وحملة مناهضة العنف ضد المرأة). ولدى الوزارة سجل بأكثر من ١٠٠٠٠ بريد إلكتروني لوسائل إعلامية محلية وإقليمية وعالمية، وموقعان إلكترونيان على شبكة الإنترنت. وعقدت الوزارة عدة ورشات عمل للإعلاميين تم فيها التعريف بعمل الوزارة وأهدافها.
فلسطين	دعوة الإعلاميين لكافة أنشطة الوزارة؛ وعقد دورتين تدريبيتين للإعلاميين حول مفاهيم النوع الاجتماعي؛ وإجراء لقاءات دورية مع الصحفيين؛ وإصدار نشرة تعريفية بالوزارة، وتقارير دورية حول عمل الوزارة تنشر في الصحف المحلية؛ وإقامة حملات إعلامية حول تشجيع النساء لإقامة مشاريعهن الخاصة، وتشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم المهني، ومناهضة العنف ضد المرأة؛ وإقامة ندوات إعلامية وحلقات تلفزيونية وإذاعية خاصة بقضايا المرأة والالتزام الحكومي بها؛ وللوزارة صفحة إلكترونية.
الكويت	عقد لقاءات ومؤتمرات صحفية، وإعداد برنامج تلفزيوني للتعريف باللجنة، ووضع تقارير توثيقية عن أنشطة اللجنة وتوفير التغطية الصحفية لهذه الأنشطة.
لبنان	عقد لقاءات مع الإعلاميين لنشر مضامين اتفاقية السيداو؛ وتغطية أنشطة الهيئة في وسائل الإعلام. والهيئة بصدد الإعلان عن حملة إعلامية وإعلانية واسعة بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع الجمعيات الأهلية لدعم مشاركة المرأة في الحكم المحلي.
مصر	هناك لجنة دائمة حول المرأة والإعلام تضم مجموعة من رؤساء الوسائل الإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية وتقترح السياسات الإعلامية على وزارة الإعلام؛ وإدارة عامة للإعلام تتواصل مع الإعلاميين على المستوى اليومي. ويدعى الإعلاميون للمشاركة في المؤتمرات والندوات التي يعقدها المجلس. وقد أنشأ المجلس وحدة للرصد الإعلامي ترصد جميع ما ينشر حول المرأة المصرية في وسائل الإعلام المختلفة. والمجلس عضو في اتحاد الإذاعة والتلفزيون. ويتأسس اللجنة أمين عام المجلس القومي للمرأة مما ساعد على وضع استراتيجية إعلامية تنسق الجهود لإظهار المرأة بصورة إيجابية. كما أن المؤتمرات الصحفية التي تعقدها الهيئة تفتح الباب أمام الصحفيين للمناقشة والاستفسار.

البلد	الإجراءات التي تم اتخاذها
اليمن	توزيع المطوية التعريفية باللجنة والتقارير التي تعدها الهيئة على الإعلاميين، ودعوتهم لتغطية فعاليات وأنشطة الهيئة، وعرض خطة الهيئة وتقاريرها عليهم أولاً بأول؛ وعقد مؤتمرات صحفية حول قضايا معينة وتنظيم حملات إعلامية سنوية تتعلق بموقف الهيئة منها (الميزانيات العامة من منظور النوع الاجتماعي، وعلاقة توظيف المعلمات بزيادة التحاق البنات بالمدارس وبشكل خاص في المناطق الريفية، والحقوق الصحية والاقتصادية للمرأة)؛ ودعوة الإعلاميين لإفساح المجال لقضايا المرأة في الخارطة الإعلامية؛ وعقد الدورات التدريبية للإعلاميين.

س ١٧ - هل تم التعرف على الفجوة النوعية في القضايا التالية ووضع الحلول لها؟
(ارتباطاً بمجالات منهاج عمل بيجين)

البلد	الفقر	التعليم	الصحة	العنف	الصراع والنزاعات	العمل
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
سوريا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	--	نعم
العراق	لا	لا	لا	لا	لا	لا
فلسطين	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	--	--	--	--	--	--
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	--	نعم
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم

البلد	الوصول للخدمات المالية	المشاركة في السلطة وصنع القرار	أثر الإصلاح الاقتصادي	دور وسائل الإعلام	توفير المعلومات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي	مكافحة التمييز ضد الفتاة/الطفلة
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
البحرين	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا
سوريا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
العراق	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا
فلسطين	لا	نعم	لا	لا	نعم	لا
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	--	--	--	--	--	--
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا، فهذا من اختصاص المجلس الأعلى للطفولة والأمومة
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا

الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم مشاركة المرأة في المجالات المذكورة في الجدولين السابقين

البلد	الإجراءات المتخذة لتبني السياسات الأيالة إلى سد فجوة النوع الاجتماعي
الأردن	إنشاء قسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات المركزية، ومن مهامه إنشاء قاعدة بيانات خاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي، وإجراء الدراسات والأبحاث والمشاركة في تنفيذ البرامج التدريبية، وتوعية مستخدمي البيانات بأهمية إحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشراتها في مختلف قضايا التنمية، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات بما يخص البيانات والمؤشرات، ومراجعة التقارير الدورية الصادرة عن الأردن، والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة، وتوفير المؤشرات الجندرية التي تطلبها. كما أسست اللجنة فريقاً يعمل بصورة مؤقتة على متابعة تفعيل القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ بشأن "المرأة والسلام والأمن" على الصعيد الوطني.
الإمارات	هناك اتصال ومراجعة مستمرة مع أصحاب القرار لتصحيح فجوة النوع الاجتماعي. كما وضعت الدولة استراتيجية للمدنيين الطويل والقصير أولت فيها اهتماماً فائقاً بالمرأة، مما جعل آلية النهوض بالمرأة قادرة على البحث في التغيير.
البحرين	قياس المؤشرات المتعلقة بكل بند من البنود المشار إليها وتضمينها في التقارير الوطنية؛ وإجراء دراسة حول الفقر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتنظيم أول مؤتمر وطني حول إدماج النوع الاجتماعي في التنمية بعنوان "شراكة عادلة بين المرأة والرجل في التنمية الوطنية.. كيف؟"
سوريا	إعداد دراسات وأبحاث وملخصات سياساتية وتقارير وطنية مثل بيجين ١٠+، وبيجين ١٥+، وخارطة الفقر في الجمهورية العربية السورية، والفقر الريفي. وتم الاستناد إلى التحليل الجندري في تضمين الخطة الوطنية الخمسية العاشرة استراتيجيات عمل لتطوير عمل المرأة وخاصة الريفية عن طريق توسيع المشاريع الاستثمارية والخدمية وتوفير القروض وبرامج التأهيل في قطاعي العمل المنظم وغير المنظم. وأقيمت المشاريع التي تديرها نساء، وأجري مسح لمشاركة المرأة في العمل الزراعي وعمل المرأة في الريف السوري. ووضعت دراسة مسحية وتقييمية للحاضنات، ودراسة عن التمكين السياسي في الجمهورية العربية السورية، ودراسة حول الإصلاح الاقتصادي. وأنشئت وحدة الجندر في المكتب المركزي للإحصاء.
السودان	--
العراق	--
فلسطين	استصدار قرار من مجلس الوزراء لتشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.
الكويت	لا يوجد أي تمييز بين الرجل والمرأة في التعليم والتدريب والتعامل مع المصارف وتقديم الخدمات الصحية، ولا يوجد عنف ملحوظ ضد المرأة، وذلك من خلال الدستور الذي ساوى بينها وبين الرجل. والمرأة شريك الرجل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية.
لبنان	ترسم الهيئة سياساتها بالاستناد إلى البيانات الإحصائية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي وعن الوزارات والإدارات الرسمية عندما تكون مصنفة بحسب النوع الاجتماعي. وتستفيد الهيئة من الدراسات المتوفرة في رسم سياساتها. وضعت الهيئة دليلاً لأحوال المرأة يبرز المواضيع الأساسية التي يجب تناولها في الدراسات التي يجريها الباحثون وبخاصة في مجالات الاهتمام الاثنى عشرة التي أكد عليها منهاج عمل بيجين.
مصر	يوجد بالمجلس القومي لجان دائمة مختصة في كافة المجالات التي تم ذكرها، وتعمل على التعرف على فجوات النوع الاجتماعي والمعوقات التي تواجهها المرأة، وتقدم المقترحات للتصدي للتحديات، وترفع التقارير للحكومة.
اليمن	اعتمدت اللجنة الوطنية منهجية التدقيق في توضيح فجوات النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، وذلك في خمس مؤسسات حكومية وأربع محافظات. وقد أظهرت نتائج التدقيق أن قضايا النوع الاجتماعي غير ممأسسة وإن كانت تؤخذ أحياناً في الاعتبار وفقاً لعلاقات شخصية بين أعضاء اللجنة وبعض صانعي القرار، بحيث تبرز الحاجة عند تغيير المسؤول إلى كسب تأييد المسؤول الجديد. ومعظم قواعد البيانات غير مصنفة بحسب النوع الاجتماعي، كما أن البرامج والمشاريع لا تأخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار. ولا تؤخذ إدارات المرأة التي تم إنشاؤها بالجدية المطلوبة. واستطاعت اللجنة أن تستخرج تعميماً من الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى كافة الوزارات والمحافظات لجمع البيانات وفقاً للنوع الاجتماعي وتعمل اللجنة على متابعة تنفيذه على أرض الواقع.

س ١٨ - هل اتخذت الدولة إجراءات من أجل النهوض بالمرأة من خلال ما يلي؟

البلد	دعم تشكيل الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة	دعم المشاركة السياسية للمرأة	تعزيز حقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان	تطوير التشريعات الاجتماعية والقوانين لحماية المرأة	مكافحة التمييز في التعليم والتدريب والعمل	دعم قدرات المرأة لدخول سوق العمل	دعم قدرات المرأة للوصول إلى الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية	دعم قدرات المرأة في إدارة الموارد الطبيعية	مكافحة التمييز ضد الطفلة
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سوريا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	--	نعم	نعم	نعم	نعم
العراق	لا	نعم	نعم	--	نعم	لا	نعم	لا	لا
فلسطين	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا	لا
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	نعم	--	--	--	--	--	--	--	--
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	--
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا

الإجراءات التي اتخذتها الدولة في المجالات المذكورة في الجدول السابق

البلد	الإجراءات المتخذة لتبني السياسات الآيلة إلى سد فجوة النوع الاجتماعي
الأردن	إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في عام ١٩٩٢؛ وتخصيص مقاعد للنساء في مجلس النواب وكوتا للمرأة بنسبة ٢٠ في المائة في المجالس البلدية؛ وتعديل قانون العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي ونظام الخدمة المدنية لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية؛ وتبذل وزارتا العمل والتخطيط الجهود لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.
الإمارات	إنشاء مؤسسة التنمية الأسرية في أبو ظبي، ومؤسسة دبي لتنمية المرأة؛ والسماح للمرأة بالترشيح والانتخاب في المجلس الوطني الاتحادي منذ عام ٢٠٠٦؛ وإصدار قانون الأحوال الشخصية؛ وإنشاء مركز لإيواء النساء المعنفات؛ وإقامة مركز الدعم الاجتماعي في وزارة الداخلية؛ وإصدار قانون لمنع الاتجار بالبشر وعقد ورشات ودورات لبناء القدرات الوطنية العاملة في مكافحة الاتجار بالبشر؛ وزيادة مخصصات الصحة والتعليم في الميزانية العامة ورفع مخصصات الضمان الاجتماعي؛ وإنشاء وزارة البيئة والمياه؛ وإعداد مشروع العمل اللائق بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ووزارة العمل ومنظمة العمل الدولية.
البحرين	المصادقة على اتفاقية السيداو، وتقديم التقرير الأول والتكميلي؛ ومراجعة القوانين لإجراء التعديلات عليها بما يتوافق مع مبدأ عدم التمييز ضد المرأة؛ ورصد التجاوزات لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات وتقديم التوصيات بشأن وقف التمييز؛ وإصدار قانون أحكام الأسرة؛ وتضمن رؤية المجلس الأعلى للمرأة في رؤية البحرين ٢٠٣٠، بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادي.
سوريا	تكريس مبدأ المساواة في كافة القوانين والإجراءات والأحكام والتشريعات، حيث تعامل المرأة كالرجل في عقود العمل والتأمينات الاجتماعية والتعويضات والإجازات والضمان الصحي والتقاعد والتي ينظمها قانون العمل؛ وتنامي حضور المرأة في جميع المواقع الإدارية والقيادية وفي كافة المستويات الحكومية والأهلية، والمنظمات الشعبية؛ وتعيين امرأة في منصب نائب رئيس الجمهورية، وفي عضوية القيادة القطرية في حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي منصب مستشارة للشؤون الثقافية في رئاسة الجمهورية، ومستشارة سياسية وإعلامية؛ وتنامي حضور المرأة في البرلمان حيث وصل إلى ١٢.٤ في المائة. كما أصبح عدد السفيرات ٦، وهناك ثلاث وزيرات وامرأتان برتبة وزير، ويتوافق ذلك مع زيادة عدد القاضيات وعدد النساء في المواقع العليا في الوزارات.
السودان	تحديد نسبة ٢٥ في المائة للمرأة في البرلمان والمجالس التشريعية وفقاً لقانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨.
العراق	توجد مؤسسة للنهوض بالمرأة (وزارة شؤون المرأة) ولكن لا يوجد دعم لها. وتم دعم مشاركة المرأة سياسياً عن طريق تمثيلها بنسبة ٢٥ في المائة في البرلمان ومجالس المحافظات. ويتم دعم حقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان، كما أن الحقوق والتشريعات المتعلقة بعدم التمييز مثبتة في القوانين العراقية.

البلد	الإجراءات المتخذة لتبني السياسات الآيلة إلى سد فجوة النوع الاجتماعي
فلسطين	إصدار قرار من مجلس الوزراء بتشكيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، وتعيين خمس وزيرات في الحكومة، وامرأة في منصب محافظ رام الله، وامرأة في منصب رئيس هيئة سوق الأوراق المالية؛ وإقرار نظام كوتا كحد أدنى للنساء في المجلس التشريعي والمجالس البلدية والمحلية؛ والتوقيع على اتفاقية السيدا؛ والعمل جارٍ لتطوير وتعديل التشريعات والقوانين، واستحداث قوانين جديدة، إلا أن عدم انعقاد المجلس التشريعي يعيق عملية إقرارها. والبرامج محدودة في مجال دعم مشاركة المرأة الاقتصادية والاهتمام بالبيئة، كما أنه ليس هناك برامج خاصة لمكافحة التمييز ضد الطفلة.
الكويت	الانضمام إلى كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأهمها المرأة والطفل، والتأكيد على ذلك في التشريعات الوطنية لحماية الأطفال، واستحداث مختارات البيئة بالتعاون مع المجتمع المدني.
لبنان	البيان الوزاري نص صراحة على تعزيز دور المرأة في الحياة العامة، وتنفيذ التعهدات التي التزم بها لبنان في الاتفاقيات الدولية، واعتماد خطة لمناهضة العنف ضد المرأة، والانتهاج من مناقشة قانون حماية النساء من العنف الأسري، ووضع سياسات وتشريعات لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، وتوسيع صلاحيات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لتتمكن من تقديم اقتراح سياسات وطنية للقضاء على التمييز ضد المرأة وتنفيذها. وقدمت وزارة الداخلية مشروع تعديل قانون انتخاب البلديات يتضمن تخصيص ٢٠ في المائة من المقاعد للنساء.
مصر	يلزم الدستور توفير الدعم الكامل لمشاركة المرأة بشكل كامل على أساس المساواة المطلقة، ويتم تعديل القوانين التي كان بها تفرقات تميز ضد المرأة، كما تم تعديل قانون الانتخاب بإضافة دائرة انتخابية يقتصر الترشيح فيها على المرأة وذلك لمدتين فقط من مدة المجلس وهو ما يضمن ٦٤ مقعداً على الأقل للمرأة، بالإضافة إلى تمكينها من الترشيح في باقي الدوائر. ولا يوجد تمييز ضد المرأة في دخول سوق العمل.
اليمن	تم إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة وعززت هذه الآلية بمجلس أعلى للمرأة، واعتبرت اللجنة الجهاز التنفيذي للمجلس. ومنح الدستور حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في المشاركة السياسية، ولكن نظراً للثقافة السائدة ما زالت نسبة مشاركة المرأة متدنية. ورغم أن القانون ينص على حقوق متساوية للرجل والمرأة، ما زال هناك تمييز ضد المرأة في بعض الحقوق (الجنسية، والجرائم والعقوبات، والمكافأة، والترقية في الوظيفة، والمشاركة الخارجية). وتجرى مناقشة قانون الأحوال الشخصية وإجراء التعديلات عليه. وتستفيد النساء من الضمان الاجتماعي كما الرجال، وهناك آلية إقراض للأسر الفقيرة لتنفيذ منها النساء بشكل كبير. والعقوبات موحدة إلا في بعض الأمور مثل دية المرأة عند القتل. ووصول المرأة إلى الخدمات المالية ميسر. ورغم تشكيل هيئة عامة لحماية البيئة ووزارة المياه والبيئة، لم ترصد لها الموارد الكافية. وهناك مجلس أعلى للطفولة يهتم بالفتاة الطفلة.

س ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ - تحليل البيانات، وأثر إجراءات الدولة، وأسباب التمييز ضد المرأة، ومراجعة القوانين المجحفة، ومؤسسات الانتماء، والمساواة في الخدمات المالية

البلد	تحليل البيانات للكشف عن فجوة النوع الاجتماعي	دراسة أثر الإجراءات التي اتخذتها الدولة في المجالات السياسية والإقتصادية والإئتمانية	دراسة أسباب التمييز ضد المرأة في القوانين والتشريعات	مراجعة القوانين المجحفة بحق المرأة وتحديثها	توافر مؤسسات الائتمان	تساوي قدرة الرجال والنساء على الاستفادة من الخدمات المالية
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	نعم	نعم	لا توجد	نعم	نعم
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سوريا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
السودان	- -	- -	- -	- -	- -	- -
العراق	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
فلسطين	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا

س ٢٤ - هل تمت دراسة أسباب عدم قدرة المرأة على الاستفادة من خدمات الائتمان؟

أجاب اليماني: لم تنفذ دراسات متخصصة حول القضايا المذكورة، إلا أن استقراء الواقع الاقتصادي للمرأة وضعف مشاركتها الاقتصادية (لا تتجاوز ٢٣ في المائة) ومسوح الجهاز المركزي للإحصاء وبخاصة المتعلقة بالفقر وميزانية الأسرة والدراسات التي نفذها باحثون ومراكز بحثية تشير إلى أن الأسباب التي تحول دون استفادة المرأة من خدمات الائتمان والمشاركة الاقتصادية تشمل عدم وجود مؤسسات مالية في أماكن مناسبة، ونقص الضمانات، وانخفاض مستوى التعليم، ونقص البيانات، وغياب السجلات عن الرجال والنساء العاملين في مجال التجارة والاستثمارات، وعدم توفير الضمانات المالية للنساء، وانعدام فرص تسويق منتجاتهن، وانعدام الخدمات الداعمة مثل الحضانات ودور الرعاية. ويضاف إلى ذلك الأمية، وعدم امتلاك الهوية الشخصية، وتحكم ضامن القرض، وعدم توافر المهارات المناسبة لإدارة المشاريع والتسويق.

لم تشر أي من البلدان إلى نقص رأس المال التجاري كأحد الأسباب التي تحول دون استفادة المرأة من خدمات الائتمان والمشاركة الاقتصادية، كما أن معظم هذه البلدان لم يقيم بدراسة الأسباب.

س ٢٥ و ٢٦ - هل هناك فجوة بين الرجال والنساء في التعليم والتدريب والتكنولوجيا؟ وهل تم التعرف على أسباب هذه الفجوة؟

البلد	وجود فجوة في التعليم والتدريب والتكنولوجيا	تباين معدلات الأمية بحسب النوع الاجتماعي ومكان الإقامة	انخفاض معدلات قيد الإناث عن الذكور	عدم إمكانية الحصول على خدمات التعليم والتدريب خاصة في الريف	قلة عدد مدارس الإناث	تأثير العادات والتقاليد على تعليم الإناث	ارتفاع نسبة تسرب الإناث من المدارس
الأردن	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
الإمارات	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
البحرين	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
سوريا	نعم	نعم	--	نعم	--	نعم	نعم
السودان	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
العراق	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	نعم
فلسطين	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم
الكويت	لا	--	--	--	--	--	--
لبنان	لا	--	--	--	--	--	--
مصر	تتقلص الفجوة	--	--	--	--	--	--
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

س ٢٧ و ٢٨ - أثر استخدام المرأة للتكنولوجيا والعوائق التي تمنع هذا الاستخدام

البلد	أثر استخدام المرأة للتكنولوجيا	وجود عوائق تمنع استخدام المرأة للتكنولوجيا
الأردن	تقليص فجوة النوع الاجتماعي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث أصبحت نسبة الإناث المنتسبات إلى أكاديمية سيسكو للشبكات ٣٦ في المائة من مجموع الملحقين في عام ٢٠٠٨.	لا توجد عوائق حيث تم تنفيذ برامج متعددة لتشجيع الذكور والإناث على الالتحاق بهذه البرامج: برنامج سيسكو للشبكات، وبرنامج المرأة والتكنولوجيا "طموح بلا حدود" استفادت منه ٤٠٠ امرأة.
الإمارات	إتاحة فرص متكافئة في سوق العمل لكل من الرجال والنساء، وفرص عمل أفضل للتعامل مع الحكومة الإلكترونية، كما سمحت للمرأة بتجاوز القيود الاجتماعية التي كانت تعيق حريتها في التعبير عن حقوقها.	لا

البلد	أثر استخدام المرأة للتكنولوجيا	وجود عوائق تمنع استخدام المرأة للتكنولوجيا
البحرين	إجراء دراسة تخصصية بعنوان "المرأة البحرانية في العلوم والتكنولوجيا" بالتعاون مع جامعة البحرين. وأطلق المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع منظمة المرأة العربية الشبكة العربية للمرأة في العلوم والتكنولوجيا التي تهدف إلى سد الفجوة الرقمية مع بلدان العالم وما بين الرجال والنساء. وإنشاء المكتبة الرقمية لمنظمة المرأة العربية بدعم من الشبيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، بهدف تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة العربية في صناعة استراتيجيات وتطوير سياسات وقرارات تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء جسور تعاون بين المتخصصات العربيات في المجال، ورفع وعي المجتمعات العربية والدولية بإنجازات المرأة العربية في مجال العلوم والتكنولوجيا.	لا
سوريا	لم يتم إجراء دراسة حول ذلك.	نعم
السودان	نعم.	- -
العراق	يوفر الوقت والجهد.	لا
فلسطين	القدرة على الوصول إلى المعلومة.	لا
الكويت	إنجاز المعاملات الخاصة بها وأسرتها في وجود حكومة إلكترونية، وتسهيل أمور المرأة الحياتية والعملية.	لا
لبنان	لا تتوافر بيانات ودراسات عن أثر التكنولوجيا على المرأة.	لا
مصر	- -	- -
اليمن	تحسين مستوى إدراك الرجال والنساء ومهاراتهم، والمساعدة في تطوير البحوث العلمية والتحصيل العلمي، لكن استفادة الرجال أكثر من استفادة النساء بسبب قلة مقاهي الإنترنت المخصصة للنساء. كما أن الخدمة ليست متوفرة للجميع، وهي مركزة في المدن ويحرم منها القاطنون في الريف. كذلك الأمر بالنسبة للتلفزيون حيث لا تغطي شبكة الكهرباء إلا ٤٠ في المائة من المناطق.	نعم، قلة مقاهي الإنترنت الخاصة بالنساء، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، واقتصار الخدمة على مراكز المدن، وارتفاع تكاليف الخدمة المنزلية للإنترنت.

س ٢٩ و ٣٠ - أسباب تسرب البنات من المدارس وتوافر برامج التأهيل المهني

البلد	دراسة أسباب تسرب البنات من المدارس	توافر برامج التأهيل المهني والتدريب
الأردن	نعم. بلغ عدد المتسربين من المدارس على مدار ١٠ سنوات ٥٥ ألف طالب وطالبة. والأسباب: عوامل اقتصادية كالفقر، والبطالة، وعوامل اجتماعية كالتفكك الأسري، وتدني الخدمات الاجتماعية، وقصور مراكز التوعية، والانضمام إلى رفاق السوء؛ وعوامل تربوية تتمثل في ميل الإدارة التربوية إلى التسلط، ومعاينة المخالفات السلوكية والتدني في التحصيل المدرسي بالعقاب النفسي والبدني، إضافة إلى أساليب التدريس التقليدية.	نعم. يعتبر المتسربون من المدارس من الفئة العمرية ١٣-١٨ سنة إحدى الفئات التي تستهدفها برامج التعليم المهني، ومنها برنامج التعليم غير النظامي (الثقافة للمتسربين) الذي يوفر برنامجاً تعليمياً تعويضياً يتناسب مع احتياجات المتسربين ويمكنهم من الالتحاق ببرامج التعليم المهني. وقد بلغ عدد الملحقين ٣٥٠٠ منهم ٧٦٠ من الإناث، كما التحق به ١٤٠٠ من العراقيين. وهناك تطور ملحوظ في إقبال الإناث على الدراسات العلمية التطبيقية في الطب والصيدلة والمحاماة، فانعكس ذلك على ارتفاع نسبتهن في النقابات المهنية ووصول المرأة إلى مراكز متقدمة في المجال (مديرة مستشفى، أمين عام وزارة الصحة، وفي سلك القضاء).

البلد	دراسة أسباب تسرب البنات من المدارس	توافر برامج التأهيل المهني والتدريب
الإمارات	نعم. تقوم وزارة التربية والتعليم بإعداد إحصاءات دورية حول أسباب التسرب من المدارس، ومن أبرزها تجاوز نسبة الغياب والزواج.	نعم. برامج التأهيل المهني متاحة للجنسين عبر جامعات حكومية وأهلية وكليات تقنية ومعاهد تطبيقية منتشرة في الإمارات العربية المتحدة. كما أن فرص القبول متاحة للجميع دون تمييز.
البحرين	لا. نسبة التسرب من المدارس في البحرين ضئيلة وتكاد لا تذكر.	نعم. لا توجد فجوة في مجالات التعليم والتخصصات المختلفة بين الذكور والإناث. وتعزف بعض النساء عن دخول بعض التخصصات مثل النقل والمواصلات، والزراعة والصيد، والرياضة.
سوريا	نعم. من هذه الأسباب الزواج المبكر، وكثرة عدد الأطفال في الأسرة، والأعباء المنزلية، والوضع الاقتصادي، والمواصلات، واكتظاظ الفصول الدراسية، وعدم توفر المدارس في أماكن السكن، وبعض العادات والتقاليد المتعلقة بدور الأنثى.	نعم. الجدير بالملاحظة أن نسبة التحاق الإناث بالجامعات تفوق نسبة الذكور، وهناك زيادة في إقبال الإناث على التخصصات العلمية حيث تقلصت الفجوة النوعية بمعدل ٥ في المائة في الطب و ٦ في المائة في العلوم، وكذلك في الدراسات العليا. بينما ازدادت الفجوة في كلية الآداب بنحو ٣.٨ في المائة وانخفضت في المعاهد المتوسطة بنسبة ٠.٣ في المائة.
السودان	نعم. بلغت نسبة الأمية بين الذكور ٤٣ في المائة وبين الإناث ٧١ في المائة، وهناك ارتفاع في نسبة التحاق الأطفال في المدارس مع أن معدل التحاق الذكور يبلغ ٧٣.٩ في المائة أي أعلى مما هو عليه للإناث ٦٣.٤ في المائة، وارتفاع عدد الإناث الملتحقين بالتعليم الجامعي. وبلغت نسبة التسرب في المرحلة الأساسية ٢.٧ في المائة للذكور و ٢.٥ في المائة للإناث.	نعم. التعليم المهني متوافر في بعض المجالات للذكور والإناث كالتعليم التجاري، إلا أنه غير متوفر للإناث في المجالين الصناعي والزراعي المخصصين فقط للذكور. وفي المجال الحرفي توجد مدرسة واحدة للإناث مقابل ٣٢ مدرسة حرفية للذكور، وهذا يؤدي إلى استمرار وجود الفجوة ما بين الذكور والإناث في التعليم المهني.
العراق	نعم.	نعم.
فلسطين	نعم. بلغت نسبة تسرب الإناث في المرحلة الثانوية ٣.٨ في المائة ونسبة تسرب الذكور ٣ في المائة وذلك لأسباب اقتصادية وثقافية وسياسية (الزواج المبكر، وكثرة عدد الأطفال في الأسرة، وزيادة الأعباء المنزلية، والوضع الاقتصادي، ومستوى المعيشة، والمواصلات، واكتظاظ الفصول الدراسية، والنزاعات المسلحة، والاستيطان، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل، وغيرها) أدت إلى ارتفاع نسبة الزواج المبكر التي بلغت ٣٢ في المائة بين النساء دون سن ١٨ سنة.	نعم. نسبة الطلبة في التعليم والتدريب المهني والتقني لا تتجاوز ٤.٤ في المائة من مجموع طلبة المرحلة الثانوية (٩ في المائة ذكور و ٣ في المائة إناث).
الكويت	نعم. رفع سن التعليم الإلزامي إلى السابعة عشرة للذكور والإناث على حد سواء، مما أدى إلى عدم وجود تسرب من التعليم، حتى لو تزوجت الفتاة في سن صغيرة، حيث يسمح لها النظام التعليمي باستكمال الدراسة عبر التعليم المسائي أو الدراسة المنزلية.	نعم. تشير البيانات إلى التحاق الإناث في كافة المجالات التعليمية المشار إليها، ولا توجد فجوة بين الذكور والإناث.

البلد	دراسة أسباب تسرب البنات من المدارس	توافر برامج التأهيل المهني والتدريب
لبنان	يشير التقرير الرسمي للأوضاع المعيشية للأسر في عام ٢٠٠٧ إلى أن نسبة الإناث بعمر ١٠-١٤ سنة واللواتي يتابعن دراستهن في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط مطابقة تقريباً لما هي عليه بالنسبة للذكور ٩٣.٦ في المائة.	مع أن الفجوة المشار إليها قد تقلصت، إلا أن النسب ما زالت متفاوتة ما بين الذكور والإناث، وهذا ما تشير إليه نسب المنتسبين إلى نقابات المهن الحرة حيث تبلغ نسبة النساء في نقابات الصيدلة ٥٧ في المائة، والصحافة ٣٠ في المائة، والمحامين وأطباء الأسنان ٢٥ في المائة، وتخفض في نقابات المهندسين والمحاسبة والمقاولات إلى ١٠، ٨، و ١ في المائة على التوالي.
مصر	نعم. تنحصر مشكلة التسرب في المناطق الريفية، وهي في الغالب لأسباب اقتصادية وثقافية تجعل الأهل يفضلون تعليم الذكور على الإناث، ويعد المدارس عن مناطق السكن مما يضطر الفتاة إلى السير لمسافات طويلة بين الحقول والمزارع مما لا يتوافق مع العادات في الريف.	نعم. برامج التدريب المهني متوفرة في كافة المجالات الحكومية والأهلية للذكور والإناث، وتعمل البرامج الموجهة للإناث على زيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل.
اليمن	نعم. تشكل ظاهرة التسرب تحدياً للتنمية وبخاصة التربية والتعليم يورق الحكومة. ومن أسباب ذلك قلة مدارس البنات وبعدها عن التجمعات السكنية في مجتمع لا يشجع على الاختلاط، وعدم وجود حمامات للبنات، وقلة الكوادر النسائية في الأرياف، وقلة حماس الأهالي لإلحاق بناتهم في التعليم حيث لا يرون جدوى للتعليم في ظل فرص عمل قليلة.	نعم. تتركز النساء في التخصصات العلمية والأدبية النظرية، وهن يتواجدن في تخصصات مثل الطب، والصيدلة، ومختبرات وطب الأسنان، ولكن يندر وجودهن في الهندسة. أما على مستوى التعليم المهني فتتوجه البنات إلى المهن النمطية ولا يشاركن في التدريب المهني التقني، والميكانيك، والنجارة، والتكييف والتبريد. كما أن التعليم المهني يتركز في المدن وتحرم منه الأرياف، مما يؤدي إلى هجرة الطلبة من قراهم في حين تبقى الطالبات ويكتفين بمستوى تعليمي متوسط لا يكسبن من خلاله مهارات تدر عليهن دخلاً يحسن مستواهن المعيشي مما يؤدي بالكثيرات إلى الإحباط.

س ٣١ - هل تتوافر بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي تتعلق بصحة كل من الرجل والمرأة؟

البلد	توافر البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي	هل الخدمات الصحية مناسبة؟	توافر البيانات حول وفيات الأمومة	توافر الرعاية الصحية للحوامل	توافر خدمات متخصصة للمرأة في المستشفيات	ميزانيات مناسبة للصحة
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سوريا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
السودان	- -	- -	- -	- -	- -	- -
العراق	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا
فلسطين	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا

البلد	توافر خدمات التأمين الصحي	القوانين تكفل الحصول على الخدمة الصحية	المواد القانونية التي تكفل ذلك
الأردن	- -	نعم	قانون الصحة العامة، ونظام التأمين الصحي المدني، ونظام التأمين الصحي للعاملين في القوات المسلحة.
الإمارات	نعم	نعم	تنص المادة ١٩ من الدستور على حق المواطن في الرعاية الصحية، ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة. كما أن القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٥ في أبوظبي يوفر الضمان الصحي. ويهدف القانون الاتحادي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية الصحية إلى تقديم الخدمات الطبية والصحية ذات جودة وفعالية للمواطنين، ورفع كفاءة المنشآت الصحية ومستوى خدماتها وقدرتها التنافسية، وتطوير الموارد المالية دون الإخلال بالخدمات العلاجية للمواطنين.
البحرين	لا	نعم	الخدمات الصحية بأنواعها المختلفة متوفرة مجاناً لجميع فئات الشعب.
سوريا	نعم	نعم	نص الدستور على حماية صحة المواطنين بتوفير وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي وتقديم الخدمات الصحية. وتكفل المادة ٤٦ من الدستور كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة.
السودان	- -	- -	- -
العراق	نعم	نعم	- -
فلسطين	لا	نعم	قانون الصحة العامة ينظم الخدمات الصحية للجميع. كما نصت المادة ٢٩ من القانون الأساسي الفلسطيني على حق المرأة والطفل بالرعاية الصحية، وتنظم اللوائح الصحية هذه الرعاية.
الكويت	نعم	نعم	كفل الدستور حق المواطنين رجالاً ونساءً في الحصول على الرعاية الصحية. كافة التشريعات لا تميز بينهما، وتحظى المرأة بخدمات رعاية الأمومة، وتصرف جميع الأدوية مجاناً، وتجرى الفحوصات الطبية بتكلفة قليلة، وترسل بعض الحالات للعلاج في الخارج.
لبنان	نعم	- -	لا يوجد نص قانوني صريح يكرس حق المواطن في الصحة وفي المرافق الصحية، إلا أن الدولة وضعت منذ الستينات من القرن الماضي تشريعات تتيح استفادة فئات واسعة من الشعب من الضمان الاجتماعي بفعل وظائفهم في القطاعين العام والخاص. وتقدم الدولة خدمات صحية للمعوزين في المستشفيات الحكومية. كما تؤمن أحياناً الأدوية مجاناً لبعض الأمراض المستعصية والمزمنة.
مصر	نعم	نعم	تنص المادة ١٦ من الدستور على المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في خدمات الرعاية الصحية، وتكفل المادة ١٧ منه توفير خدمات التأمين الصحي والاجتماعي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة.
اليمن	لا	لا	لا يوجد تأمين صحي لموظفي الدولة إلا في بعض القطاعات مثل البنوك والمؤسسات المختلطة وبعض القطاعات الخاصة.

س ٣٢ - كيف تؤثر العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية على صحة المرأة؟

البلد	تأثير العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية على صحة المرأة
الأردن	هناك تطور إيجابي في هذا المجال بفضل الجهود المبذولة على المستويين الحكومي والأهلي والقطاع الخاص، مما أدى إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول إلى ٢٦.٤ سنة في عام ٢٠٠٨، وارتفاع عدد النساء اللواتي يستخدمن موانع الحمل إلى ٥٧.١ في المائة، وانخفاض معدل الخصوبة إلى ٣.٧ لكل امرأة، وارتفاع العمر المتوقع للحياة إلى ٧٤.٤ سنة للإناث في عام ٢٠٠٧، وانخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ٢٣ في عام ٢٠٠٧، وارتفاع نسبة النساء اللواتي يتلقين رعاية صحية بعد الولادة إلى ٤١.٦ في المائة لعام ٢٠٠٧. ولا توجد عادة ختان الإناث في الأردن.
الإمارات	مع ارتفاع الوعي لدى المرأة الإماراتية أصبح من الممكن للمرأة أن تأخذ القرارات التي تمكنها من المحافظة على صحتها وصحة أسرتها، وارتفع معدل سن الزواج. وأصبح قرار الإنجاب هو من اختصاص الأسرة. وهناك توعية مستمرة للتخلص من أي ممارسات ضارة بالمرأة وأسرتها في كافة قطاعات المجتمع.
البحرين	لا ينطبق ذلك على البحرين حيث إن عادة الختان غير موجودة، والزواج المبكر نادر، ولا تؤثر العادات والتقاليد على استخدام موانع الحمل.
سوريا	تؤثر سلباً على صحة المرأة حيث تشجع على الزواج المبكر والإنجاب المتكرر والرغبة في إنجاب الذكور وتدني استخدام وسائل منع الحمل. ومشكلة الختان غير موجودة.
السودان	- -
العراق	- -
فلسطين	يؤثر ذلك سلباً على صحة المرأة حيث بلغت نسبة النساء اللواتي يتزوجن زواجاً مبكراً ٤٨ في المائة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الخصوبة، حيث بلغت في الضفة الغربية وقطاع غزة ٤.٦ للمرأة الواحدة حسب إحصاءات عام ٢٠٠٧ وهي ثاني أعلى نسبة خصوبة في الشرق الأوسط. كما بلغت معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة ٤١.٧ في المائة ومعدل الولادات للمراهقات ٥٥.٣ في المائة في الضفة الغربية و٦٧.٤ في المائة في غزة وفق إحصاءات عام ٢٠٠٥.
الكويت	لا تتأثر الكويت بالموروثات الثقافية السلبية على صحة المرأة حيث إن المجتمع الكويتي هو مجتمع مدني ترتفع فيه نسبة التعليم والوعي لدى المرأة ولا توجد عادة الختان فيه.
لبنان	لا تؤثر العادات والتقاليد بشكل كبير على صحة المرأة وإنما التأثير الأكبر ناتج عن المعوقات الاقتصادية، حيث تعاني الفئات الفقيرة من عدم تلبية حاجاتها الصحية (عدم القدرة للوصول إلى هذه الخدمة).
مصر	ما زالت العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية تؤثر سلباً على صحة المرأة حيث تشجع على الزواج المبكر وختان الإناث وبشكل خاص في المناطق الريفية.
اليمن	مع ارتفاع معدل الأمية بين النساء، فإن القرارات المتعلقة بحياة المرأة ومستقبلها وزواجها هي بيد أولياء الأمور وبخاصة في الريف بسبب عدم وجود قانون يحدد السن الأمن لزواج البنت، بالرغم من أن الآلية الوطنية قدمت مقترح قانون إلى مجلس النواب هو حالياً قيد التداول. أما بالنسبة للخصوبة، فما زال القرار بيد الرجل الذي يقرر عدد الأطفال الذي يريده. وتنتشر عادة ختان الإناث في الشريط الساحلي وقد انخفضت نسبتها في الأونة الأخيرة نتيجة لتكثيف برامج التوعية ولكن لا توجد نسبة تحدد حجمها الحالي. وتبلغ نسبة استخدام موانع الحمل ٢٨ في المائة، ويتركز استخدامها في المدن.

س ٣٣ - أسباب تدهور صحة المرأة

البلد	الجهل بالصحة الشخصية	جهل بالاحتياجات الصحية المتعلقة بالدور الإنجابي	سوء التغذية	العمل في ظروف غير صحية وغير آمنة في الزراعة والقطاع غير الرسمي	عدم وعي الإعلام لدوره في تغيير المفاهيم الصحية	انخفاض الوعي الصحي للمجتمع عامة
الأردن	لا	لا	لا	لا	لا	لا
الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
البحرين	لا	لا	لا	لا	لا	لا
سوريا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
السودان	--	--	--	--	--	--
العراق	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
فلسطين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الكويت	لا ينطبق	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
لبنان	--	--	--	--	--	نعم
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

س ٣٤ و ٣٥ - متابعة قضايا العنف ضد المرأة والمعلومات بشأنها

البلد	متابعة الهيئة لقضايا العنف ضد المرأة	معلومات حول العنف الجسدي والجنسي والنفسي	معلومات حول الاستغلال الجنسي	معلومات حول ختان الإناث	معلومات حول وعلاقته بالثقافة السائدة	العنف الناتج عن النزاعات	العنف داخل الأسرة، والعنف السياسي والعنف في العمل	النزاعات المسلحة والقتل	التعقيم والإجهاض قسراً
الأردن	نعم	نعم	نعم	لا توجد	نعم	نعم	نعم	لا ينطبق	لا
الإمارات	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا
البحرين	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	لا
سوريا	نعم	نعم	نعم	--	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
السودان	--	--	--	--	--	--	--	--	--
العراق	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
فلسطين	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا
الكويت	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
لبنان	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصر	نعم	نعم إلى حد ما	نعم إلى حد ما	نعم إلى حد ما	نعم إلى حد ما	نعم إلى حد ما	نعم إلى حد ما	نعم إلى حد ما	نعم إلى حد ما
اليمن	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا

